مكتبة المصطفى

مخطوطة

منظومة

المؤلف

أحمد بن عثمان بن احمد الحلاوي

346

346

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الكريم به استعين • وصلاة وسلاما على الهادي الأمين
عدد نبات الارض وذرات البحر • ما طلعت الشمس وغربت
وبعد حمد الله اردت الاشتراع في نظم احصرته قولا
وهو كلام الغاية المعهود • لكنني من شرحه ازهد
قاصدا في نظمه التسهيل • ابتغاء لله والرسول

كتاب الطهارة

يجوز تطهير ما سبعا • ما السماء والبحر والنهر
والبئر والعين وثلج وبرد • من اصل خلقته طاهر
واربعة اقسام من اطرقها • طاهر مطهر للمطلق
وطاهر مطهر اكره قطع • وهو المشمس في اناء
وطاهر لم يرفع الاحداث • ما استعمل في الفرض والمنجس
والمنجس وهو دون القلتين • ولو بقي مطلق اذا حلته
او كثير في النجاسة غيرا • خمسماية رطل بغدادي

فصل في جلود الميتة

وكل جلود الميتة تطهر • بالدبغ حريفا كعفص او قرظ
غير جلد الكلب والخنزير • وعظم ميتا مثله الشعر
الا لابن ادم طاهر لحرمته • وعظمه وشعره كميتته
فانما يحرم يكون لحرمته • او لضرورته او لنجاسته

فصل في الانيه

فكل جميع الانية تستعمل • الا من النقدين فيه الخيل
وما اشتباه منجس بالطاهر • تحرظنا بامارة تظهر

فصل في السواك

والسواك مستحب كل حال • لكن للصائم كره بعد الزوال
وفي ثلاثة مواضع اشد • عند القيام الى الصلاة وبعد
تيقظ النايم وتغير الفم • من ازم او غيره لا الناعم
وسن عند قرات القران • وعقب الكل واصفرار الاسنان
وواجب وسنة وحرام • ابيح مكروه بتحقيق فهام
بزوال منجس او زوال الكره • لجمعة ولم يزل الابه
وسنة في كل حال والحرام • بغير سواكه او به نال انثلام

والمباح خوف لثة قوم • وبعد زوال كره للمتمم •

فصل في الوضوء

فرض الوضوء ستة فنيته • عند غسل الوجه في كيفيته •
وغسل وجه بعده اليدين • ومسح بعض الرأس والرجلين •
والسادس الترتيب بين الأعضا • وبعد لمع الاعادة فرضا •
ناسي الوضوء بغير ترتيب حصل • بطمس او منجنبه فاغتسل •
سنن الوضوء عشرة التسمية • وغسل كفيه ومضمض وسوا •
بسلا ثة غرف مضمض واستنشا • لكل غرف اليهما مفرقا •
وقوم اليمنى وتخليل اليدين • واللحية الكثة وتخليل •
ومسح الاذنان في ماء جديد • واستيعب الرأس وتثليث •
وهو في المغسول والممسوح • غير خفيه ووالي صحيح •
ويجب ذات العذر قد يفترضا • وبعد دخول الوقت فالبقا •

فصل في الاستنجا

واستنج من بول وغائط • بالماء والاحجار للثلاث •
ان حصل الانقا والازدا • ان لم يكن تلويث لاذا ولاذا •

والجمع

قد خاضا لمذهب استخارته محضا

والجمع بين الماء والاحجار افضل والاقتصار
ويجب للقبلة في الصحراء او بما قام مقامها او جبرا
وشرط حجر قالع وطاهر ولكل ثلث ذات جمر ظاهر
لا طاهر امعه ولا هو جفيا ولا يجاوز صفقة والحشفة
وهو طهور مراد بالماء وذهاب نعوته مع اثر
ويجتنب للقبلة في الصحراء او بما قام مقامها او جبرا
طرفا ثقب ظل تحت المثلث للشمس والقمر فلا يستدبرها

فصل في نواقض الوضوء

فالنواقض ستة في الحصر ما خرج من قبل او دبر
والنوم غير ممكن وزوال العقل كالسكر والامراض او جن
واللمس لامحرم وسن الفرج بالكف ذكر او التقاء المحر

فصل في موجبات الغسل

وموجبات الغسل التقاء للختانين ومني اندفقا
ومن شك هل مني خرجا او هو مذي غير لا حرجا
والموت والحيض ولادة النفاس لابنة التسع ثلاث اقتضاص
ان يضق عن قدرهن للقرء وتطهر بالتسع حكم التقء

فصل في الغسل

وفرايض الغسل منها • نية في الابتداء منها
ووصول ما الى جميع البشر • وزوال نجس في خلاف الاظهر
والشرط فيه طهر بدنا مثلا • عدم مانعه مبيز مسلما
وخمسة مسنونة للغسل • التسمية ثم الوضوء من قبل
ثم الايمن وثلث مثلها • والي وذلك في الوضوء قد مضى

فصل في الاغتسالات المسنونة

والاغتسالات التي مسنونة • اربعة مع عشرة ذكرتها
للجمعة العيدين وغسل من • اسلام كافر هن جنونا افاقة
لافاقة الانماء والخوف • كذلك الاحرام والكسوف
لدخول مكة والمدينة • ورمي جمرات الثلاثة طوافي الوقوف

فصل في مسح الخفين

شرط مسح الخف ثلاثة حاضر • ان يلبسا بعد اكتمال الطهر
وشرط محل الفرض من قوصين • طاهران الشرط وقوبين
قدر مسيرا مدة للحضر • يوما وليله مثله المسافر

ثلاثة يليها لها تكونا • مسافة القصر وحضر دونا
واول المدة من الاحداث • يوما وليلة والمسير ثلاث
ودايم الحدث اذا تطهرا • قبل صلاة الفرض حدث اخرا
يسع ويصليا للكل • وبعد فرض يتبع للنفل
ومحدث مسافرا اقاما • او مقيما سافر كهما
ويبطل المسح بحلع احد • وموجب الغسل لاطرو الجنب
وشك في المدة من حين • ومن نقط الخف من اللبس

فصل في التيمم

شرط التيمم خمسة معنى عرض • وجود عذر للمسافر او مرض
ودخول وقت والطلب للماء • واعوازه بعد الطلب لعدا
والتراب الطاهر المغبر • وشرطه بالنقل لا من اخر
والفرض اربعة بنية توجب • ومسح وجه واليدين وترتب
والسنن فيه ثلاثة سملا • وقدم اليمنى فرفرج والولا
والثلاثة للتيمم تبطلا • وجود ما قبل ادخال الصلاة
والذي بطل الوضوء والردا • ودواجبره المسح لم يعدا

ان وضع في الطهر مع زيادة الدم • وان تكن في غير عضو تيمم
وما يصلى به تيمم واحد • فرضا يثقل على ما يرد

فصل في النجاسة

وكل ما يبع من سبيلين ظهر • من ادمي او حيوان بين الخبر
نجس خلاف المني ممن ذكرا • دون نكلب كل شيء طاهرا
والغسل واجب من جميع البول • والروث لا بول الزبا وطفل
من دون حولين ولا الغذا • فيه يطهر برش الما
وفي يسير الدم عفو القاطع • وما لا نفس له السائل نجس
وكل حي طاهر لا الكلب • ومثله الخنزير وهو اخبث
وبالموت نجس لا الحوت والجراد • وادمي لا المعفو في دبر وكعاد
ومن يلغ الخنزير انس سبعا • بتراب احداها الكلب وزنا
وما عداها مرة او مرتين • او ثلاثة بعد ان زالت العين
وتطهر الخمرة وذا لها تبع • ويعفى عن اعداه ان الخمر
ان تخللها بغير مخالط • من غير ما العصير بعد الوسط

فصل في الحيض

والدم ثلاثة ابدت خروج ∴ حيض نفاس واستحاضة من فروج
فالحيض يخرج في سبيل الصحة ∴ اسود لذاع حذم الحمرة
واقله يوما وليلة سحبا ∴ والسن والسبع كونه الغالبا
واكثره المرة لخمسة عشر ∴ وستة اوضافه فتحصرا
اسود واحمر واشقر ∴ واصفر والتتن ثم الكدرا
والطهر اديم ما بين شهرا ∴ وليس محصوره حدود الاكثر
والنفاس عاقب الولادة ∴ واقله لحظة ولو من علقة
والاربعين غالب الوجود ∴ واكثره ستين بالحدود
والاستحاضة غير ايام النفاس ∴ وغير وقت الحيض في سن اليأس
والحمل ستة اشهر اقلا وغالبه تسع واكثره الى
اربع سنين وزد بيا الاقل لحظات قاله الاجل

فصل في ما يحرم بالحيض والنفاس

وبالحيض والنفاس حرما ∴ ثمانيا ان صلت وتقضي الصلاة
وقراءة القرآن ومس المصحف ∴ وحمله وطوافها لا الحنفي
ودخول مسجد ان تخف تلويثه ∴ ووطي استمتاع لم يحل له

وخمسة يحرمن بالجنابة • فعل الصلوة واقرأ بعض آية
وفي التيمم جوز لام الكتاب • كذا قن الطهرين للغسل اجتناب
ومس لمصحف فيحرمها • والطواف كالصلوة بحيض قد ما
واللبث في المسجد لشخص مسلم • والضرورة جازله التيمم
وبالحدث الاصغر صلاة وطواف • وحمل مصحف كامتعة وخياف

كتاب الصلاة

وخمسة مكتوبة بالحس • الظهر اوله لزوال الشمس
وظل شيء ان يصير كمثله • بعد الزوال فهو لخر ظهره
وفي الزيادة كان وقت العصر • بالظل مثلين اختيار لجره
وبالجواز جاز فعل للفرو • وبه دخل فعلا المغرب بالوجوب
بوضوء وستر واذان بحج • واقامة وصلاة الوقت خرج
والقديم الى غروب الشفق • والعشا يدخل به محقق
والاختيار الثلث وهو الاظهر • وفي الجواز الى طلوع الفجر
واول وقت الفجر صوقا • والاختيار الى الاضاءة يلتقي
والجواز الى طلوع الشمس • وسن فعل في ابتدا الخمس

الصبح

والآدا

والادا في حصول ركعه • اخر وقت خلاف الجمعه

فصل في وجوب الصلاه

نجب علينا بالشروط الآتيه • الاسلام والتكليف والطهر منها
ولو طرا من بعد قدر الفرض • جنونها او حيضها فليقض
واخر وقت الجمع انزال الشمس • بقا تكبيرة قضاه ما وجب

فصل في الطلوان المسنون

وخمسة مسنونة عيدين • ثم استسقا وكسوفين
والروابب تابعه للفرض • ثنتين مع عشرين هذا المحض
ثنتين قبل الصبح والظهر اربعا • قبلها وبعدها خاربعا
واربعه للعصر قبليه تقع • واحططنا مغربا باربع كو
وللعشا اربعا بحتا شها • والوتر احدى عشر من بعدها
كالزاويح واخر وقتها • للفجر لكني نبيتك فصلها
والضحى كالعيد بعد الطلوع • الى الزوال وغيرها اوقات وقوع

فصل في شروط الصلاة قبل الدخول بها

شروط الصلاة ستة في الحضر • طهر مكانك والبدن والستر

علم دخول الوقت واستقبال صح لا بخوف او بنافلة السفر

فصل في اركان الصلاة

وسبعة مع عشرة اركانها • النوى بكبر قارنا وقيامها
والفاتحة في البسملة مرتبة • والركوع بلوغ راح الركبة
مطمئنا واعتدل مطمئنا • بما استطعت ثم اسجد واطمئنن
ثم اجلس مطمئنا واسجد مطمئنا ممكنا الجبهة عدا
كل عضو من سجود لم يجب • تمكينه ووضع بعض قد وجب
وكل فعل كان في الاركان • واجب في كلها هو كان
والشهد في الجلوس الاخر • والصلاة على النبي الفاخر
ويلزم الترتيب فيما ذكرا • والسلام اولا لا اخرا

فصل في سنن الصلاة قبل الدخول بها

وسننها من قبلها شيئا • اقامة من قبلها الاذان
من ذكر ميز مرتبا • من محتب اونفه اور ائبا
وسننها بعد الدخول بالثبو • تشهد الاول في الصبح القنوت
وفي النصف الاخر من رمضانا • في الوتر والخط باي زمانا

فصل

فصل في هيأة الصلاة

واعلم لهيأتها خمسة عشر • رفع اليدين حين صار مكبرا
والتوجه واستعن للركوع • والجهر والسر بحسب الوقع
يومن المأموم والمنفرد • وقراءة السورة لمن يعد
عند الامام اي سر به • في الاولتين او سبق اخر به
تم السورة ورفع للركوع • للرفع منه واحن يمناه بكوع
لقول سمع الله بالرفع اجأ • ثم حمد الله بعد الانتصاب
سبح ثلاثا في الركوع والسجود • وات بالتكبير في وجه المؤد
والافتراش لسائر الجلسات • وللقيام بجلسة الراحات
لكن تورك للتشهد الاخر • وضع يداك ببسط كف الايسر
ومد اليمين الى المسبحة اصل • وسلم الثاني بغير تحول

الرفع منه واخذ الصبيان بكوع

فصل في امور يخالف بها الرجل

يخالف الرجل المرأة في اربعة • لم فقيه مجافيا ورافعا
البطن عن فخذيه في الركوع • كالسجود وندب الخشوع
للسر والجهر التي بحله • وعورته منه سرته لركبته

والامة كالرجل فيما مرا • خلافهم الخنثى كذا والمرا
لا الوجه والكفين منها • حفظها مع اجنبي فضلا
وهو بقصد النظر يحرم ازا • وهج تصفق لا بقصد الالتفا

فصل في مبطلات الصلاة

والمبطلات للصلاة احدى • مع عشرة منها الكلام عمدا
ولو بحرف مفهم او مدا • بعد حرف من بكا او نهدا
والعمل الكثير ان تولا • من فعل عمد كا او من ذهلا
حدث خبث وانكشاف العورا • او هو للقبلة مستدبرا
وتغير النيه والحك وشرب • والقهقهه لا التحنحه للواجب
وردة واعوذ بالله العظيم • وتردد والشك بنفي التحريم

فصل في عدد ركعات الفرايض

وكل ركعات الفرايض سبعه • مع عشرة في غير يوم الجمعه
وجملة الجمعات اربعة يقين • حصرها من بعد حصر ثلاثين
وجميع تكبيراتها اربع تما • بعد تعين فحرم احرما
بها تسليمانها وتشهدات • فتمج احصرها علة تسجا

اركانها واو وقاف وكاف • بحمرها فوكملة الاوصاف
ومن عجز عن القيام صلى • قاعدا والافتراش او لا
والعجز يحصل في الفريضة والمذر في عدد في خوف عرض

فصل في المتروك من الصلاة

وحصر المتروك من الصلاة ثلاث ركن بعضه هيات
فالمتروك من [illegible]

فان كان عنه سجوده لا يتوب • بل ان ذكره والزمان قريبا
اتى به وبنى عليه وسجدا • وذا هو لامام او منفرد
والبعض لا ياتي به بل يجبر • ان تركه سهوا او معمدا
كتشهد او قعوده وصلاتي • على النبي به باول كالثاني
قنوتنا وقيام في الظاهر • على الال صيانة تشهد
ولا يعود اليه بعد تلبس • بالفرض الا جاهلا او ناس
[illegible] • او ساهيا لم يات ولا هو بجبرا
وشكه في عدد الركعات • على الاقل بنى ولو بجماعة
وجبوده لسهوه قبل السلام • سنة للمنفرد او للامام

فصل في اوقات الكراهة

وان ترك الهيات اتى بعدا

وخمس اوقات الكراهة يمتنع • النفل منها غير سببي وقع
مقارنا اوكان سببها قد مر • لا المقدم فعله كالمحرم
بعد صلاة الصبح حتى تطلعا • بعد طلوع للرفيع فاقلعا
ثم بعد الاستوا الا لجمعا • وبعد فعل العصر منه امتنعا
وعند غروب الشمس حتى تكملا • والحل نفل مطلقا لا تفعلا

فصل في صلاة الجماعة

والجماعة سنة مؤكدا • ويلزم المأموم نية الاقتدا
وتلزم الامام نية الامامة في الجمعة والنذر والاقامة
ويجوز ان يأتم حر بالعبد • وبالغ بمراهق لا من يعيد
لا الرجل بمرة بعلم • كذا يجوز قارئ بامي
ولا يتقدم على الامام مقتد • وتصح قدوته ببعض المجلس
مع علمه بامامه للانتقال • برؤية او سمع وان حال ما
وان يكونا خارجان المسجد • ثلثمائة ذراع تحديدا اعتمد
ان لم يكون حائل هناك • ومن آخر المسجد يكون كذا

فصل في صلاة المسافر

يجوز

ويجوز قصر للمسافر بشروط خمسة معنية فيه نتوط
ان يكون مؤدي الصلاة وليس بقصر فايت الحضرات
وان يكون في الرباعيات لا الثنايات والثلاثيات
وان تكون مسافة معلوما ستة عشر فرسخا لاهيوا
ومشاء السفر يكونا بطاعة واول العاصي بوقت التوبه
وناديا للقصر في الاحرام وكونه مسافر التمام
ولو ايتم بمقيم او بعث بان حدثه بالاتمام التزم
ويجمع بين الظهر والعصر كل بين مغرب والعشا مقدما
ثم تاخيرا وللتقديم موالياما رتبا ومقيم
يجمع تقديما بشرطيه وطرا وقت تحرمه وتسليمه حضرا
وفي ابتدا الثانيه والنيه في جمعها كالزي قرفاتت
لكنها تختص في شرطان جماعة والاذان الثاني

فصل في صلاة الجمعه

وقضاوها ما صح منه رتد وسلم ساهي ولاستعد
والبلوغ منه مبي تنعقد لكن لا يكمل به عدد عهد

والحق
والعقل لا من جن والذكورة لم تنعقد بالانثى
واستقامة صحت حرية وما ذكرنا كلها فيه
وبالمريض تنعقد والاجنبي من ظهوره صحي محمة تجب
ثم شروط الفعل ثلاثة اليقين قريبا ومن والعدد اربعين
والوقت باق وهو وقتا بيطل شرط الفرض ثلاثة بالخطب
خطبتان فلا قيام فيهما وبطهين قاعد بينهما
لكن تحمد والصلاة على النبي وصاه بالتقوى واية وجب
والدعاء في الثانية وعظ وركعتان بعدهما بلا عظ
رابعه صلاتها بعد الحد
بعد طلوع الفجر الثاني مذهب
ولبس ثياب البيض والا فلا ابا حنيفة
ولمن دخل وهو الامام تخطبا ركنين خفيفتين تندب
وسن انصاته بحال للخطبة الا اذا وجد الفرض
كلامه للوعظ والانذار : وبغيرها يكره من الاذكار

فصل في صلاة العيدين

تسن عقلها جماعة ومنفرد : تصح في المسجد وجبانة

بعد

بعد طلوع الشمس الى زوالها ركعتان وخطبتان بعدها
تكبر سبعا اول الاولى سنة تكبيرة الاحرام بعد ما نوى
ثم التوجه مستفتحا ويقرأ وبعد قيام الثانية مكبرا
خمسا سنة تكبير القيام تفوت بالسهو ولو بالتمام
ومن غروب الشمس كبر بلا صلاة بالفطر لاحرام الاهلة
ومن صبح عرفة كبر خلف الصلاة الى اخر التشريق ولو نفلا
ومن نصف ليل غسلها والطيب والتكبير ينفي

فصل في الخسوف والكسوف

الخسوف والكسوف سنتان صلاة لا لكل لا يقضيان
لا خلاء او غروب الشمس والفجر لطلوعها بالحمد
وهما في وقت فرض وقضا قدم عليه ان تكفا وان
ركعتين كل ركعة كالصبح ذات ركوعين وقراءتين وقيامين
ما تطويل القراءة قائما كذا كل التسبيح طويلا فيهما
والسجود على ما هو قبله يسفل الشمس ويخفض
وخطبتان بعدها كالعيد يحث فيها على التوبة وفعل الخير ان

وسنة صلاة في الاقامة والسفر لانقطاع المطر
بعد ارضاء فيما من امام بالتقية والعتق وبر وصيام
ثلاثة والرد للمظالم ومصالحة الاعداء وترك
في جوابي رابع الايام مهنة ونضح وغلام
والشيوخ والجايز والبهم ومنا يتميز والاهل احرا
ثم يصلي ركعتين جهرا كالعيد في القبيل الوقت حرا
ثم يخطب بعدها محولا رداءه ويجعل لواو لا
تسع تكبيرات بالاستفتاح وسبعة في الثانية لماح

فصل في صلاة الخوف

على ثلاثة اضرب صلاتنا انكيف وعيد قبله العد
فرقتين فرقة فيه اقتدا وفرقة تمضي الى وجه العد
ثم يصلوا ركعة مع الامام تتم وتمضي وتقتدي
ثم يصلي ثانية في الثانيا وتاتي بعد سلام

ثم يعيد ثانية في الثانية وثالثة بعد سلامه في الجهرية
او الفرد وتقبله فصفهم خلفهم صفي بهم ويسجد احدهم
ثم يسجد من حرس بعد القيام سجد ثم ويلحق كما تقدم
ومن حرس او نام سجد ومع الامام للتشهد
ثم يهوي الواقف للمتبع ثم تشهد ثم سلم في تمام
في التحام الحرب والقتال صلوا كيفما كانوا رجالا
مستقبلين وغير مستقبلة على حسب الامكان فيها
ومن عجز عن الركوع والسجود اومأ بهما
وبعذر في اثناء الحرب وعجز تبقى الاسلحة المبتلة
لا الصباح وجاز حال القتال من سيف او حربة

فصل في استقبال الحرير

وعلى الرجال يحرم الحرير وللحرب يلبس الصفيق
ويرفع ويد الحرب ومن يرد ولا دفع قتل اوجب او فقد
وجاز تطريف وخيط خياطة ولبنة وسجف ومطرف والتكة
والمركب ان تساوى او غلب قطن وكتان ويحرم الذهب

لا خاتم الفضة وحلي الآلة ... ولبس الجلد حرم لا للضرورة
وهو استعمال لا للاتخاذ ... واستصوب الخشن لغير المجد

فصل في الجنائز

وارد بعد في الميت فواجبه ... غسل وتكفين وصلي وحد
والسقط دون الاربعة ان ... يلقا كفنه واد فنه والق الخطا
وبعدها بلا اسراع يفعل ... وبعد ستة كالكبير يجعل
والشهيد من قتل في المعركة ... من غسله وصلاته فاتركه
ازل نجاسة خلاف الدم ... ان لم يكن ثوب فشاكله
واقل غسل الميت تعميمه ... واكمله ايتاره ووضوءه
واولى غسل الميت بسدر ... واخره شيء من الكافور
مما له ليس يكفن بالحنوط ... واقله ثوب واكثره ثلاثة
والقميص والعمامة والمئز ... قميص خمار لفافتان واتزر
والصلاة شيء وطلبها معنيه ... القيام لقادر وليه
واربع تكبيرها لا اقلا ... للفاتحة بقرا فبعد الاولى
وبعد كبر وصلي على النبي ... ثم الصلاة الآل فيها تندبه
وبعد

وبعدها كبر وكن متغفر ... وبدع للميت بحسب الاخبار

والدعا الوارد كل عام ... وبعد التكبير ايضا واسلا

ويوافق المسبوق حالة ... ثم يأتي ما بقي بعد السلام

وفرضها يسقط بذكر واحد ... وبوشوجنائز تتقد

ودفنه الواجب لجفره ... عنا الريح والسبع كذا

ودفنه بالحد افضل حقق ... ان صلبة الارض والا التشق والنقلة

وواجب تجهيزه بتركه ... للعيلة ولا يجوز بيعه المفوس

الا لمن في قرب مكروه سكن ... قرب المدينة وقد يبيح البلا

والدفن جاز عليه اذ على ... قبر شتى ولا يحصص قبر لتفاولا

وجاز دفنة اثنين في جفر ... ظاهرة الارض ولم تزل المرق

والقبر بعد دفنه يلحا ... الى ثلاثة اوحفوب سما فصل

ويحرم النوب ولطم الخد الي ... وشق جيب وصبغ وجه اسود

والبكا بالدمع منه ... ولا يجوز وصيه بالندب

كتاب الزكاة

تجب الزكاة في المواشي الثمان في الزرع والثمر وسيكيف

اما الزكاة من المواشي بالنعم • لا الذي يبقى بالظما والغنم
وله شروط ستة باستقاب • اسلام حرية وملك والنصاب
والحول والسوم وفي الزرد تجاب • ومن ملك في بعضه الوقاب
لا بال كتابة وهي تكون • لازمة مالا لعمي ودين الجنون
ونصاب كامل في جميع النوع • والسنون مراعاة عظم عظم
والثاني تقضي القرينا • والشروط الخمسة في هذين شا
وهي دون السوم في المواشي • وشرطها من خالص الاعشا
والوجوب كل قوت مدخر • باتفاق والحب ونصاب
والثمار تقضي القرينا • في الرطب وفي العنب
شرطهما من حولان حولا وسوما • بيد وصلاحها زكاتهما تجب
وخامس الاشياء عرف المتجر • في المواشي كلها متلقيا ما
يختص فيما ذا يبيع و
اربعة بالتمر • ٥ ٥٥٥ وفي المواشي كلها مخصر

فصل في نصاب الابل

اول نصاب الابل خمسة وجبت • شاة واما العشر شاتان ثبت
وثلث شيا خمسة مع عشر • واربعة لتمام عشرين ادر
بنت المخاض بنت سنة كملت • لخمسة من بعد عشرينا ثبت

ثم تاتي الي بنت اللبون من ستين

واجبه في ستة واربعين

احدي وستين فيه كل ما مات وسبعين لبونا اجمعها
احدي وتسعين كل الحقتان ما بة واحدي بعد عشرين بنا
ثلاثة وكل اربعينا بنت لبون وحقة خمسينا

فصل في نصاب البقر

ثم ثلاثين نصاب البقر فيها تبيع ابن سنة
والمسنة ابن ستين ابنتين اوجبت بكالها للاربعين
ثم في الستين وجب تبيعان كالثمانين فوجب مسنا
ثم في السبعين ثلاثة اتبعه وقس علي هذا جميع الموقعه

فصل في نصاب الغنم

والغنم من اربعين تلثمايه شاة في المعز اوجذع غنم
مايه واحدي ثم عشرين وجب شاتين لمايتين وان زادت
ثلاثة لاربع مايه ابدا وقس عليها كل ما يرد
لان من مايتي واحدة الي اربع مايه وقص ايضا

ثنية المعز لها ستان ... وجذعة سنة تعين

في الصغار صغيرة ... وفي الكبار مسنة ولا تؤخذ

ومعيبة ومريضة من مثلها ... وعلى الشريكين اذا خلطا

فصل في الخلطة

وزكى الخليطان بشرط الخلطا ... وما وجب فعليهما مقسطا

شرط الزكاة في المواشي سبعة ... مر سبع شارح طالب والفقه

والفحل والراعي ومشرب وأثر ... في الزرع والثمر وقدر محرر

فصل في نصاب الذهب والفضة

عشرون مثقالا نصابا للذهب ... يوزن مكة نصف مثقال وجب

ثم المثقال اثنتان مع سبعين حب شعير ... مائتي درهم خمسة مفترضة

ثم اربع في نصاب الفضة ... بسبع مثاقيل وقسما ذكرا

والمراد في الدراهم عشرا ... ثمانية وقسما كل

وبالدوانقية وكل ... بحسابها من وجب او نقصا

وما يزيد عن النصاب زكا ... فربع عشر حال منه خرج

والذهب من معدن يعالج ... ودفن الجاهلية لقطا

وفي الركاز الخمس حالا يسقط

فصل في نصاب المبدوع

وفي الحبوب والثمار الاوقاق نصاب احدهما خمسة
وهي الف وستمائة رطل بالمحمدي في ارطال العراق
وبالدمشقي ثلاثمائة وستة واربعون رطلا بالدمشقي
العشر في المسقي بسيح او مطر والنصف فيما سقي
وفي ليما ثلاثة ازباع بدا والمعين بالعين والانهار
وبعد بد وملاحها والمشتد بحرم التفريق وعنها

فصل في زكاة القطن

شرط وجوب القطن ثلاثة با[illegible] وجوب
بليلة القياد اذا تم الغروب
والاداء الى غروب العيد
وبعد يقضي بلا تردد
ثم اسلام ولو كافرا باسلام عبد او صور القادر
ثم وجود الفضل عن صاع وعن
بعيد وليلته له

وخادم ومنزل فلابيين
وثياب لائقة وعما معتاد
وهي صاع من غالب قوت البلد
خمسة ارطال وثلث عراقي
رطل ووقيتين بالدمشقي
وخمسة اسباع الوقية تتبع او بعض هذا فهو عنه يدفع

فصل في من يعطى ومن لا يعطى

والزكاة خصت ثمانية فقير لا مال ولا كسب وله
شر مسكين فليس سبعا وهو بها وبما دونها
لاحدها يعطي فمنها واحد معونة تكفيه عمر الغالب
ثم عامل وهو ساعي القبض كالكاتب والضابط للغرض
فللجميع اجرة المثال كاجرة الكيال والحمال
ثم المؤلفة هو مت لما وثنية ضعيفة يعطى كما
يعطي لاجل توقع وينصح وتطمين قلب ومن حسن
وفي الرقاب هو المكاتب يعطى ما على رقبته خلاف الغطاء

والغارمون

والغارم من عليه المسكين فتنة ٠ منها فيعطى ما يؤدي ديْنه
في سبيل الله فهو من احتسب ٠ لعياله يعطى كما ذهب وآب
وابن السبيل خوف محتاج فقد ٠ اعطيه ما يوصله ماله وما قصد
والدفع يكفي في ثلاثة لاقل ٠ من كل صنف وعامله واحد حصل

فصل في من لا يدفع له الزكاة

وخمسة فالدفع اليهم قد يطل ٠ الغني مالا او كسبا حصل
كسب التراخي او هو ٠ لا الذي بعلوم شرع اشتغلا
والعبد والكافر بنو الطلب ٠ ثم بنو هاشم وذو نسبه
لا زوجة نفقاتها مقدر ٠ ولي يعطي كونهم من فقره
ولا تجوز الى اليتيم القاصر ٠ كالسفيه الولي حاصر

كتاب الصيام

شرط وجوب الصوم اسلام عقل بالغه وقادر
وذا عموم بالرجال والنسا ٠ وهي لا حايض ولا نفسا
شرط صحة الصوم اربعه ٠ انوى من الليل وغلى
والمسك عن الكل وشرب الجوف ٠ وقد الغى والحجم اقتلاع

ان كان لجعل في محل الظاهر ... وشرطه للاقتلاع قادر
ومعرفة الاوقات كل اليوم ... على اليقين تحته للصوم

فصل فيما يفطر به الصايم

والمبطلات للصيام عشرة ... ما وصل عمدا لجوفه وجرة
ريقه بطعام نجس اوتنجس ... او نجس ولم يخل ... وحقنة من ذي السبيلين نجس
عن المباشرة وجرمان فعلا ... وحيض بعض اليوم واطباق الفا
وردة ويعني ان الا ... لبلوغ صبي وكافر اصل ... مبطل
وحيضها ونفاسها من ... وحايض تنقي ومتعدي مستل
كذا تقايا عامدا او ناسيا ... اوو طي بالغر عمدا افطرا ... ويلزم الامساك قاض كفرا
باقاد من رمضان عود اليوم ... بالوطي عمدا اذاكر الصوم
ومن برؤية الهلال افا ... بجامعا لزمه في حكم قصد
عتق رقبة مؤمنة سالمة ... فان يجز صيام شهرين متتابعا
فان يجز صيام مدا اطعما ... ستا ثنى مسكينا كفى صوما
ولم استطاع الخصلة وجبت ... بالعجز عنه صح بدل للعاجز

ويسن تعجيل الفطر ويقدم التمر فقد التمر فالماء
ويسن قبل الفجر بقليل الاغتسال عن الجنابة وكل ليلة الصيام
وقراءة وصدقة والاعتكاف خصوصا في رمضان وعيادة المرضى
وبكاء العلكوذ وقوا وحجامة ومجامعة عند فطر يظنه
وخمسة فالصوم فيها حرام العيدين والتشريق وحيضا
وتحرم صوم النفل لا في النذر والقضاء واعادة فجر
ونصف شعبان لمن له سبب ووصوله قبله وهو قضاء
وشيخ عاجز عن صيام افطر وعد طعام كل يوم لفقراء
ومن مات وعليه صوم أدي عنه الولي لكل يوم مدا
ان مات بعد تمكن بالصوم والا فلا مد ولا هو
وعامله ومرضعه ان خافتا عليهما القضا فقط
والمريض والمسافر افطر وقضيا ان كان سفرهما
والاعتكاف سنة شرطان فصل في الاعتكاف النية واللبث شرطان
وشرطه في مسجد او جامع وليس بالاعتكاف
والشرط لا يخرج منه المنذور الا لحاجة او هو

كالحيض او مرض يشق به الطعام ويبطل بالوطء قطع الاسلام

كتاب الحج

شرط وجوبه الحج حصل ... اسلام والعقل وبلوغ معا
حرية ثم غنى وهو ... قدرة على الزاد وراحلة
فبعد كمالها اذا اصحة ... بعبد
ووجوب زاد فاضل عن دين ... ومسكن وخادم والمرء
ورحلة مما وجد فيه يليق ... فتحلبة الطريق
لا من عليه نفس وبضع قد يخف ... والواجب الساقين
وتجب ركوب البحر ان غلب السلامة ... من الغلق
وسائر الاعمال ان لحاف ... او على ماله
ومن رصدي واجرة البذرقة ... تحليق
وكان في وقت المسير ايسرا ... والتوصل ممكن فواجب
والوصل ممكن فواجب ... محرم وناوع معينا
ثم به الاركان اربعة هما ... ومطلق يحرف الى احدهما
من حج او عمرة ويكون كما عليهما ... كما امر به ينعقد وان
بغير شهور الحج عمرة يصرف ... فقارنا وعاملا لعالة بالاداء
وان تعذر معرفة احرامه ... عند يوم عصر فبحر
والوقوف بعرفة بعد الزوال

ثم

ثم طواف الركن والاقامة ... سبع طوفات وتتبع بعضها قلنا
وبالحجر الاسود فتم بدأ ... وان تكن حائض ونفسا
وسعي ما بين الصفا والمرو ... سبع ذهابا وايابا سعوا
والحلق ان قلنا نسك فجا ... وساعة الوقوف فاركنها عوا
ثم وقت الحج شوال الجا ... عشر من ذي الحجة الحج اقتفى
وذا وغيره من جميع السنة ... كعمرة وقت لنسك العمرة
وثلاثة في الحج واجبات ... اولها الاحرام من ميقاته
من ذي الحليفة وجحفة وذات ... قرن وذات عرق ثم يلملم
والحلق او زوال شعرة على ... وشعري مدي ثلاثة اذا سعاة
ورمي ذي التشريق يجمعا ... والشرط في رمي الجميع

فصل في سنن الحج

وسنة الحج سبعة افراد ... من اخر العمرة حج بادها
وهو افضل مايكون قارنا ... والتمتع عكس ما قلنا هنا
ولبس ازار ورداء بيضين ... سن له وخضبها للكفين
والتلبية منذ اول الاحرام ... بحمرة العقبة استمر تمم

والطواف للقدوم والوداع ... وسن ان يرمل ثلاثا واضطبع
وركعتا خلف المقام بعده ... فان زحم صلاهما في الحجر
ثم ان زحم في الحجر فعلى ... الحجون يا ايها وقل هو الله حبذا
والمبيت ليلة المزدلفة ... والاضحية والهدي فيها
والمبيت ليلة المزدلفة ... من خرج منها قبلا ينتصفا
ان لم يكن فيها بعذر ثقلي ... سقوط دم يجبر بالاقل
ورجع الواجب على ما لنا ... مبيت منى ورمي وداع

فصل في جزاء الصيد

حرم بالاحرام عشرة اجناس ... بسط المحيط ما يعمي السد
وستة يفعلها الرجال والنساء ... وهما ان بالوجه والكفين
والحلق والترجيل بالشعر ... وقلم اظفاره بالتكفير
ظفر بمدينة فواحدة ... واخذ طيب بعد تنظيف
وقتل صيد البر لا ما بحر ... وما لذبحي ذي
والازالة عن مباشرة خمر ... والوطء عمدا وهو للحج
وعقد النكاح وهو لا يعقد ... وكل ما مر ففيه بفدا

والوطي

والوطي يفسد به يخرج بالا ان كان قبل التحلل الاول فيما
وهو فعل اثنين من ثلاثة حلق وحرمي او طواف افاضة
وان كمل فانه الوقوف فاعلم يقضي ويهدي بالاتم للقضاء
ومتروك ركنا مت الاركان احرامه باق الى الاداء
وليس تركه واجب عليه وجب دم لاسنة وخصوصه بالحرم

في فعل في واجبات الدم

والدم في الاحرام خمسة توجب بترك نسك ويعود به
شاة فان عجز فصوم قد وجب ثلاثة من قبل عزته
وسبعة في اهله اذا رجعا وتستحب الحالتين تتابعا
وان تقدم ثلاثة الحج وجب متفاوتها لكن بغير
عمرة من خارج الحد اتمها وانتالحج كتمتع
من غير حرم ان لكن يزم اتبع وقارن يهدي وما
ثاني الدم بالحلق والترفه وهو على التخيير شاة اهوه
او صيام ثلاثة او اطعما ست مساكين ثلاث اشرعا
مد الدم الثاني لجمار فقط والمتروك بطيبة التحلل

بقيمة والخلف ان شك جعل ... وذبح شاة ان عجز وصام يوما
بقيمة الشاة طعاما ان عجز ... لكل يوم مد صام يوما
والرابع التخيير في صيد الحرم ... مثله ان كان مثل في النعم
او قوم المثل واخرجه طعام ... او هو عدل كل مد يوم صام
وغيره يشهد به عدلان ... على قياسها هنا للثاني
والخامس الامر بقطع العهد ... وهو على الترتيب والتعديد
ان لم يجد فبقرة فان لم يجد ... فسبعة من الغنم فان فقد
قوم المثل واخرجه طعام ... فان عجز فكل مد يوم صام
هذا الذي رقمته النفوس ... يختص بالحر ومحرم
وافضل ذبح المنعم في المروتا ... وفي منا للحج ثم مثلثا
وقطع نبات حرم في الحرم ... وبقطع الشجار فيه مثلما
وفي حمام مكة شاة كبرى ... ويحرم تقليم الاظافر والحلق
والمحل ومحرم في جميع ... كل يجوز الفعل منه لو وقع

كتاب البيع

شرط المبيع بيعين اربعا ... امر يملك فيه النفعا

يمكن فيه الانتفاع وتباح ٭ لا بيع خف معين مثل السلاح

وما فيه ما كيل او وكلا ٭ فاز الشليم اجاب وعقلا

لا بد في وفق الايجاب ظاهرا ٭ بالف صحاح لم يجب عكسر

ثم المبيع ثلاثة ٭ صح ذكر بيع المشاهد فوا جعل الفقد

كصبرة وبيع ثمر على الشجر ٭ ودار فيها ما يكن شيئين

وبطل بيع الغرر من قبيل ٭ وكل شيء كان متنا

لا بيع فلان او بالشرط ٭ لكن تستثني ركوبا تفر

كشرط رهن براة قبض ٭ قطع كفالة او لبوا

وبيع عين غايبة فباطلا ٭ ان لم تكن مرويه ما حللا

او كان بعد الرؤية ٭ زمانها ٭ يكن فيه الانفساد ممضا

ولم يزل مانع للرويه ٭ كغش رمان وبيض نعامة

وما له اكمام كالباقلا ٭ بقشره الاسفل بيع حلا

او لا يبت كالحنطة بالقشر ٭ لم يصح بيعه للستر

وبيع موصوف يكن في الذمة ٭ صح ان وجد وصفان الوصف

ومحله كالمسلم ٭ وبيع سلم مطعم في مطعم

والربا في الذهب والفضة ... في بيع مطعوم لما قد طعما

بشرط الحلول مع تقابض مجلس ... على التماثل باتحاد الجنس

كخلطة مخلطة بذهب ... وفضة بفضة في ذا اصطحب

والحلول والتقابض ان يكن ... مختلف الجنس كشعير وحنطة

والتفاضل جائز لعلة ربا ... بين مطعوم وفضة وذهبا

وشرطه التخفيف لا رطب برطب ... ولا رطب بجفف غير العنب

في الزبيب جائز في دون الصاب ... واللبن في مثله دون الرطاب

والناس لم تدخل باحالة الحال ... الا لتمر بكسمن وعسل

وبيع لحم كان بالحيوان ... باطل لا بحي في حيوان

وبيعه من قبل قبض يبطل ... لما اشتراه ولا لبائع حصل

قبض العقار بسلامه والزرع ... من العقار بجميع ما اتصل

وغيبة بنقله للحوزة ... ان امكن والا استعار

وبيعه لماله في يديك ... غيره صح بشرط الرشد

وكل بيع بمان فيه الغرر ... باطل والبيعان الخيار

والخيار يوم مرطوم المجلس ... وان تماشا صار لازما وحبس

بنفقة

بتفرق المكره خيارهما يدوم ... وعلم احدهما فوارثه حتم
وانما شرط الخيار الابد ... لغير ثلاثة بركين منعقد
ولو ظهر عيب قديم ثبتا ... الرد فقط لا موت واجرتا
ولو ظهر من بعد تلف المبيعة ... فقد سليما واثبت الارش فيما
ولو حدث اخر واتفاقا ... والا اجابت طالب الامضا
ان بركين يعرف قدر الابه ... بالعرف احد شرط لا ارش به
واثبت خيار الغبن في المشتري ... بصاع تمر وقيل صاع مقوم
ولو اشترى عبدا بغايبة راجع ... صدق المسلم كذا والبايع

فصل في السلم

يصح سلما حالا ومؤجلا ... بخمس شروط سالمات الخللا
ان يصفه فيما يعم وجوده ... عند الحلول ولا يشترط حصوله
ثم جنسا واحدا كالحنطة ... بركين في غيره محتملة
والثمن لم يدخل به الاطلاق ... الا اذا كان لاجل بيان شه
وان لا يكون معينا كالصبرة ... بل هو دين ثابت في الذمة
ولا معينا في صغيرة من قرية ... ان طاب لا يوفى بها عند الحجة

صفة

لصحة السلم شروط ثمانية بعد ذكر الجنس والنوع بطريق
كالحل والثمن في الوقف ولا يجب ذكر الصفة
وذكر كل القدر لنفي الجهالة مسكيل
وفي الموجل ذكر وقت محله موزون او مذروع او
بشهر كذا لاعود زيد لعمرو
وعند استحقاقه ان وجد غالبا لا نادرا او منقطعا
ويشترط ان محل قبض لا احد ان لم يكن يصلح مكان العقد
او كان يصلح بدل الى النقل مؤنة او تبرع مسلم له تتمة
وان لكون الثمن محله العقد مسلم فيه قبضا فاذ تلف
والعقد ناجز حينئذ لا يقبلها والتقابض قبل ان يتفرقا
بجنس
لكن يخير خيار المجلس لا خيار الشرط وجنس

فصل في الرهن

يصح رهن العين والشائع واعارة للرهن لا لانتفاع
بقبضه والاخر من مالكه بعد دين ثبت في ذمته
بصيغة من كاملين او شرط صائم للعقد كاشهاد احط
لا شرط نفع كان لم يعين او زوائد تتلف بالرهن
المرتهن
ويضمن

ويضمن المرتهن بالعدوان ولا تضر سكنى الكاف
وركبها بسقيها بلا عتد وان لم تكن معدة عليه للاجرا
والعود والرهن في دعوى التلف بيمينه لا الرد ايضا على الاصح
بخلاف في الابل وفسخ الرهن كذا اذا زال جميع الدين

فصل في الجحر

يجب ان يرجد عما جاف او منضوبه ان عدما
ولجحر الماء ومنع تصرف من ستة منها الصبي ليس له
بالبلوغ وهو حيض ومنى بعد تسع سنين وجس عانة
او احتلام فهو فيه بصدقه ولا يحلف ولو بلوغ بطلاق
او ادعى الخمس بعد الحول تحد يد تلزم رده ان قبره
وكامل عند الصبي او دعا أو باعه فهو عالة عيفا
ان بقيت العين رجع بعينه وحكم مال الطفل حكم الدين
والمجنون كالصبا يتصرف باجبر وقيمة باتلاف
وللولي ثمرة المصلحة وبيع ان بدت للضيعة
ولا ادخي بيعا بلا مصلحة بعد البلوغ صدق الا ببينة

وان ادعاه على الوصي والامين فالقول قوله بيمين

فان ادعاه على الوصي والامين فالقول قوله بيمين

والسفيه ماله قد يذر
تصرف المالي منه امتنعا
وذو ادي تغيب كالصبيا
ومفلس رفع الذي قد زادا
عتقا وقفا وكتابة صحيح
والحجر يلزم في سؤال القرض
دست ثياب ونفقة العيال
والغريب بحث عليه القاضي
والمريض ان تصرف حجر
فان اجاز ولورثة بالزايد
وان شفي قوم منه والتزم
وسيد يحجر بيع العبد
وان يكن مأذونا له في البيع

وحجره بعد البلوغ استمر
لرشده وحجره يرتفعا
كجنون نوم والسفه سكران
وحجر عن ماله والرادا
وتصرفه في ذمته فلا يحج
بدين حال ثم وقد يقسما
وبينه الاعسار في الاعراض
بالتخالف تقبل منهم الاقوال
بلا يمين عن ثلثي ماله فما
مملوكة لا رجوع لها
ولا خيار رجوع اذ سرى فيه
من نفسه بغير اذن السيد
بحسب اذ تصرفه كالقرض

ومشاه

ومشتر الا بغير اذن السيد فيه ان رجوع باي بدين حل
وان تلف في يده تعلقا في ذمته او الا بعد اذا يقتضا
او بيد السيد للبايع تخيير ان شاء تبعه راجع

فصل في الصلح

والصلح في الامر الجايز بعد الخصام وهو نوع من الخصم
ما كان من دين قد الا بعد كاقتصار من مايه على العشر
وشرط مبرء عالم للقدر مكلفا طوعا بغير الحجر
واحتط لجهول ابدى في الذمة ولا يجز جعل ابل الدية
والمعاوضة عدول الشخص عن حقه لغيره كالشقص
اعتاض ثم باعنه ذاك البيع وعليه يجري كل حكم البيع
وصلحه عن عين دين بذمته بغير نقد ذاك سلم تمة
وصلحه عن عيني في منفعه غيرها فاجارة بالجمعة
وصلحه عن عيني في منفعة بقسمها اجزيه كالعارية
والجيز فعله بالشرط وجاز في الجذع وفي الحايط
وجاز للمسلم جناح صقيلا اذ لا يضر فارس ومحل

شرط استيذانه الشركا ... وباحضره للقاضي جاز
وجاز تقديم لباب الشرع ... سد القدم وبالثلاث يمتنع
إلا إذا نوى جميع الشركا ... ومنع باجاد شهد بها
جاز لاصف للطريق ... ولا طريق لك بقلمنه
وهل حادث فالعد يمر ازاله ... وفاعل العدو عليه ضمانه

فصل في الحواله

شرط الحواله فالذي عليه ... محل ومحالا ومحال عليه
بعد لزوم الذمة في المال ... بشرط رضا المحيل والمحتال
واتفاق الجنس قدرا والحلول ... وان يكون موجلا شرط الجعول
والقدر ونقد والصحة ... والمحيل برئ ذمة
والمستحق ان ادعى الوكالة ... والمستحق ادعاها حلفا له
او ادعى بحواله العقد كلف ... فالقول في الحالين قول الزوج
والمستحق ان اعلى الوكاله ... بيمينه قد صدقه أقواله
يصح ضمان الدين من متبرع

مكلف بعد اللزوم يوقع

وشرط

وشطط قدر الدية للحكام من أبيد
ولصاحب الحق يطالب من يريد
وان عزم فما من ضمنه أهيلي * اذا الهمام والاذا يأذنه
ولا يصح ضمانه بمجهول لو ابد ديه وهو في الابق
ويشترط علم المدين مع رضاه لا علم مضمون ويحلف وفاه
ولا يصح ضمان ما لم يجب عيد ترك للمبيع موجب
ويصح في زمن الخيار بالثمن وجعل جعالة لكتابة تقتضي

فصل في الكفالة حق ادي

والكفالة جايزة في البدن اذ كان على المكفول
كحد قذف او قصاص محققا وتصح بجزء دية لا سيقا
ولو بغير مكلف صحت كما
تصح تحبس سما وميت غرما مهملا
وان يغب محله قد جهلا قد ذهاب وايات
فان مضت وليس يحضره حبس
وان جهل مكانه لا يحبس

ولا ان تفت او اختفى لايفسخ وبطلت بشرط مالا يلزم

فصل في الشركة

ولا تصح شركة العنان الا بخمس شرط الابدان
بنقد فضة او ذهب لا التبر وذا ضعيف فلا تعتبر
وان يكون خلطا لا تمايز وبيع الخمير من الاثنين
تحتمل بالمثلي واما القرض واشرط فيه بيع بعض بعض
وكل شريك موذن شريكه بالسفر مثل حسب لوكه
وان يسافر او يبيع نسيئة بغير اذن كان فيه ضمينا
والشريك امين بقبل ما ادى في الرد والخسران وتلفا
ان كان سببا ظاهرا قريبا ثم يصدق في التلف فيه
لو ادعى ذو اليد اي المالين او شركة صدق بتعيين
او ادعاه فتبار صالح صدق الثاني ورد الاول
والمشتري ادعاه لشركة اوله صدق بلا يمين
وكل مال اتحصا فيه تعرف بولاية والمكل وهو

فصل في الوكالة

وكل كالبيع كذا وقاله ونكاحه وطلاقه وجعا

وشرطا وكل به معلوما وبوكل الباع وذا ملك لما
بكل ما يحتاج فيه للفعل سوى الزكاة والهدى والعتق لا
والوكيل له التوكل ما اباح كوفي امراة توكل في النكاح
وجايز ان تعزل فعل الصفا باصل ما نهك واذن دخول دار
ولا يحل من ظهر منه غضبا ما له في كتاب بوقتا
والوكالة وهي عقد جايز وفسخها من شاء العبد ره اذا
تبطل بالموت واعما والجنا وملك موكل بعزل تعرف
والوكيل امين فيما يقبض والتصرف شافي يعرض
ويضمن بالتفريط ويبطل ان يبع من نفسه او طفله ويرتجع بطلبه
ولا يغر بعيب اذ اهملا وبيعه باحد الثلاثة
بغبن مثل المثل ولا نقد البلد او بيع شيئ زوده وجد
والوكيل ان يقل عشرينا والموكل عشرة وثلثنا
ان كان كما له بنقص العقد وبعين ما له بالعقد
او كان بعد العقد قد كماله وصدقة البايع بطلنا
او كذب البايع حلف على النفي والمبيع للوكيل لو صف

ويقبل قول من وكيل بالتلف والرد لكن يحلف بعد قوله

فصل في الاقرار

ثم اعلم ان في الاقرار حقان للناس وحق
لله عز وجل فاما حق الله فلا وجوب افضل لنا
كرقبة او شرب خمر او زنا
وما يلزم به حد ان كان بقذف يقبل الرجوع
ثم حق الادمي او قصاص وفي الجميع مكلف
وصح اقرار الصبي في البلوغ
ان امكن بالاحتلام ولا
وان يكن بالسن حاج البينا
ويصح اقرار الرقيق اذا ذنا
وصح التكليف ان يكن مختارا
ما نفذوا من مكره اقرارا
و ان يكن بالمال شرط الرشد
فما سفيه اقراره لا ينفذ
و شرط اهلية الاقرار
لا عندنا بهمة - دينارا
ويصح يستثني كعشرة الا
واحدا لا كنه ان وصلا
لو قال عندي لفلان
اقراره مجهول ويلزمه البيانا
ما قل ما يتمول فيقبلا
ولو برجيا وكلب تنولا
واقراره

وامرار مرض الموت حكمه الصحا فوارث واجنبي صحا

ولو اقر بصحة حاضرة وحال مرض الموت اقر لاخر

ثم يقدم بالعطية هبة وبيع اقر ربا لحاق النسب

والشرط حيث يرعى لغوا وان يصدق قوله المستحق

ان لم يكن يوثقانه او كذبا فبينة صحت اراد النسب

والصغير يجوز الحاقه بعد البلوغ ليس يقبل نفيه

ويصح استلحاق بعد الموت والنسب والارث فيه اثبتا

استلحقا اثنان نسبا فلغا فصدق ايهما فله سائغا

فصل في العارية

من كامل متبرع بما لكه معينة وتمم من مستاجر لا متعينا

لكن يثيب لاستفاء المنفعه وناب بالمتعين ما ادعه

ومع بقا العين ضمنها ينتفع كذا جارية لاجنبي تمتنع

وبكر عبد مسلم لكافر وعقدها جاز بلفظ ظاهر

كعرتكها بلفظها وقيسا اعرتكي فسالة اعرك مهرا

ومونة الرد على المستعير وليس يضمن سلمها والدار

ومطلقة ومقيده صحت ولا
يشترط فيها جواز الاستثناء
وتضمن القيمة يوم التلف
ووكيل غرض يضمن مثلي
وزارع الارض وراكب الدابة
مدعي العارية وما كل اجيرا
او ادعى الغصب فاكلها يجاب
وعند تلف العين فضمان وجب
ويحلف اما كل بدعوى الزائد

فصل في الغصب

والغصب استيلاء بالقهر
بانظلم منه على حق قال الا
لزمه او حب وارش النقص
باجرة المثل بقوم خصص
وان تلف قومه اقصا القيم
من غصب يوم فيه قدم
بالنقد في البلد مهما مضى
وبصورة اخرى فضمن محضا
كان تلف عينا بيد ملاكها
ويضمن شفع عين تملك
لامنفعة صنم وآلات لها
باعيها
وتراقا حمرة ان شفعا او
يردها الى كما ان غصبت
ويضمن المثلي ان الغي بعتا
وان تكن تلفت فيضمن مثلا
وان تعذر فيه عدم تحصلا
قوم المثلي باقصى القيم
من غصبه ليوم عذر العدم
اما التي تفاوت اويسر
مع وجود المثل باقصى القيم
وهو

وهو الذي في الكيل والوزن الثمن كالثمر
لو ادعى الغاصب تلف العين • وزوائد المغصوب تلزم
وبا ختلاف القيمة وثياب • غرم ولكن صدق بيمين
وبعيب حادث كل قد اجبا • وبأرش النقص شحفا

فصل في الشفعة

وفي المتاع تثبت الشفعات • بشريك وبعده حالات
وللامام بيت مال ومسجد • لناظر ومكتب وسبيل
لا بمنقول وفي العقار • تدخل الاشجار والانهار
قبل تأبير وفيما يقسم • وهو الذي منفعته لا تعدم
لجهة مبنية عالسقف • او بارض محرز او وقف
او بارض موجرة كملا صرف او كان فيها ما تكون الطرق
وان تكون جماعة وتشفعوا • على حسب الاملاك فهي توزع
وهي بالثمن الذي قد عوضا • او صدقة فمهر مثلها
ان كان مثلي فمثلي جزي • ومقوم بقيمة يوم الشرى
بعد لزوم البيع بالشفعة الزم • مبيع او هو في صلح دم

وعوض خلع والكتابة الخمر ما جنت وراس مال السلم
كذب على الغير اذا علم الشفيع وفي المسب كلف ما يتطيع الا
فهد فراغ اكل وغسل وفجر والامة من خوف وقبل
تلك يلزمه اذا بلغ الخبر الاخذ بالشفعة ويشهد من حضر
والشفيع ان ادعى في قدر الثمن ومشتر جعل فيحلف نافيا
او ادعى في عمله للعقد ر فمشتر بيمينه محط قال
او انكر البيع و محل الثلثة فمشتر صدق بهذه الحالة

فصل في القراض

وللقراض شروط ثاني اما بذهب او بعضه وقعا
معينا معلوما لا عرضا ولا مجهولا ويجب
لا طحنة وخبزه للخياطة و وظيفة العامل بالعمل
وله اذا دفع المال فيه لعامل والقول لخياطة
بالتصرف مطلقا بعد اول
ويجوز لرب المال قراض العاملين كما للعامل اذا فوض المالك
ويشترط تسليم مال القراضة وشرطا في ذلك كله
يضمن بالتفريط ومال الغير وتسمية ما لم يعين الاذن
كزا

كذا اذا سافر وليم يتادنا وموته في مابه تقينا

وجزء معلوم من الربح كلوث معاملا كالثلث او اكثر دون

وقوله بيني وبينك انما ربحا يكون مناصفا بينهما

وليس يكمل بالطهر حصة وتكمل بالفسخ كما لو فاتكم

وان فسد العقد فاجرة مثله ويقبل قوله ما لم يتلفه

فان ادعى سببا خفيا حلفا او ظاهرا صدق ولم يكلفا

وان جهلا كلف البينة كما سيأتي في بيانه مجيئة

ويرد بقبل قول كل الامنا وكتبه ومتهن بالينا

وباشتراط الربح لرب المال لا شيء للعامل بكل حال

فالكل ما زاد من مال القراض كمتزوجة ومتاجر او مهرض

وان يقارض عامل لاجنبي تصرف الغاني تصرف صاحب

ان كان لاذن رصار بذمة عليكما

فالربح للاول وله الاجرة

وليس يكون عقد راحدة بشط او شهرين او كالسنة

والعقد جايز ينفسخ بما والجحد والانكار والفسخة

جميع الحقوق محفوظة للمكتبة الشرقية

وبانقطاع الكسب اولا اكتسب ... الاكثر او ما تبين انه اجب
او لنفسه شريته او للتجارة ... وبالحلف والرد يبقى اجتراره
وبالقدر المشرط ان يختلفا ... فاجرة مثل بعد ان يتحالفا

فصل في المساقات

تصح مساقاة نخل وعنب ... من مطلق التصرف وكذا الصبي
والبياض في خلال النخل ... تصح مزارعة بتبع الاول
بجامل لفلان الفرق ... بينهما لعامر وليف
ويجوز ما قالا كذلك ... بجزء معلوم كثلث او ربع
وانعقدا بمدة تعتبر ... يكون فيها عالبا وجد الثمر
وعامل يلزمه بازاد الثمر ... وما لكل يلزمه حفظا الثمر
والعمل وهو الذي يتكرر ... كل سنة يزيد فيها ما اشترط
وهي لازمة اذا العامل هرب ... واعد المالك لحفظه واشهد
والا عليه استاجر الحاكم لذا ... فان فقد انفق عليه
او مات فلورثه تركه وارثه ... استاجر منها او هو بالثلثه
وتصح على ودي اذا قدره ... بمدة تحمل فيها عادة

فصل

فصل في الاجارة

تصح اجارة ما به ينتفع ... مع بقاء العين كارض تزرع
وشرطها المكتوب ... بالغين عاقلين نحرا
فما هو وزايلين العقل ... يضمن العين واجرة مثل
وهي او مجنونة من غير الولي ... عقد قياسه قدم في الاولى
تدعى الاكراه حكم الانقضاء ... وصيغة بقبوله مع الجواب
اجرتك او اكريتك او ملكت ... منافعها بكذا وذاك قبلت
وكونها منفعة مقومة ... لا كالكلب للصيد وبايع كلما
ودراهم لزينة كالكلب ... كذا دنانير وما ذا ضرب
وموجب ما كل الى المطلوب ... فلا يصح الخ الا المنصفة
وقلع سن صحيحة والحجمة ... لمسجد حائض واجير
وارضع لم تكفي صبي والمطر ... وصحة لاذن زوج تقرر
واجرة معلومة فيها اكتفي ... فاد تح على البنى والخلف
وسلخها جلدها وبطنها ... حجابيض دقيقة مثل البنا
اما رضع هذا الرقيق بعضه ... ان كان حالا صح فيبرجوه

ويتبع حالا او موجلا بما اطلقه حالا وعيّنوه ما
ويشترط في المجلس في النقد كالسلم تسليم كل الاجرة
ويجوز تأجيل المنافع مثلا الزمنة ومتى تملما الاولا
شهرا كالمكنة ومقدرا اما بزمنة او بعمل يكترا
اما الزمنة كالدار سنة والعمل ملكه اركبني حمارا وحمل
وبين ذي الجمع ليس مسوغا ويصح عقد الفيئ تتقاليا
والعقد لازم ان يهم ذو العاقد ان ليس تبطل بل يقوم الوا
لكن تلف العين يبطلها فقط وما بيع بعد التلف اجره
وان تبع عين الذي مستاجر ليس تبطل بل فينتقل الكرا
وهو امين يضمن التفريطا وترك وقت النفع فيه
وضربها والنخع فوق العادة وكبر الثقل منه للزيا
او لعثرة افقده شعيرا محمل حنطة يضمن المأجور
والعكس لا لكن يوزن ضمنا في الحالتين وان بحنطة اوذنا
والرمح ادبي او للعقيرا او لغير هكذا مستاجرا
والعمل متغير عمل الاجير منكامل فليس يلزمه

الاجير

لا داخل الحمام وعامل مثل ... بأن مالك عامل في الاصل
او فعل الخياط خاطا فيقبا ... واراد مالكه قميصا اجيبا
بمنه لكنه عامل ضمنا ... ارشا ولا اجر فلن سلما

فصل في الجعالة

والجعالة جايزة من جاعل ... لواحدي بالكل وعامل
كان يقول اجنبي قال زيد ... وكان كالبيع للعامل فوجد
او يقول الاجنبي من رد ... لزيد ذا هبته عليه تابدا
وان يعين جاعل شخصا فراح ... غيره افهيما واثبت
او يعين جاعل شخصا ذهب ... معه اذا ان عهد فقد وجب
فسخه لجاعل وان قصد ... اعانة العامل فللعامل اقد
وصيغة الجاعل من جاعل ... يكفي مع الايجاب فعل الفاعل
وفي وقوع ان جعل العمل او ... كان يريد ايقع من مبهم
قدرا وتصح ان جهل العمل ... قبل العمل
وجوض معلوم وجاز لمن جعل ... زود او نقصا في العوض
لكن بعد شروعه بالعمل ... اجرة المثل كفسخ الجاعل
والعوض يلزم اذا تم العمل ... وليس يجب ابق لاجل البذل

لو هلك في بعض الطريق او هرب
لو نكر المزروع او وجد البعض
وان على قدر البعض يتخالفا

فصل في الا رض و زراعتها

واذا دفع زيد لعمرو ارضا
وان يكن من زيد ارض وبذر
وان تكن الارض من زيد
لو كان بعض البذر اجره تركا
ولو حمل سيل الارض بذرا
وان تكن مكرية بالذهب

في الوقف

يصح وقف
وهو حبس العين فيها ينتفع
وان لكن قابلا للوقف
والحر نفسه اما متجلة

لاتي للعامل على المالك وجب
صدق المالك بهذا الادعا
فاجرة مثل بعد ان يتحالفا

رض و زراعتها

بعض ما يخرج حرم المخفا
فاجرة المثل عليه يقسم قطعا
فاجرة مثل الارض ثلث عشرة
وبعضها معتاد لزرع الشجر
فهو لصاحبه كالحكم
او بقضه او طعام مع
منجذا في طاعة لا معصية

يصح
لا كزيحان ومطعد
لا الزرع لا قد شهر مضى
او تؤبد او عبد لهم في الخدمة

يصح

ويصح في منقول لنا وعقارا ... وفي الشائع ثم في الاشجار
ويصح وقف بناء والشجر ... ان كان في ارض لزيد كالحجر
وشرط في الوقف ان كان على ... معين او جمع اهل تأهلا
وشرط في الوقف لا يحلو ... كلية وعام الجمهور
وبين نار نجس وابيعا ... وناسخ منسوخ كذا
لكن يصح على المساجد والربط ... والمدارس ثم على الملتقط
وعلى العلماء كعمر ... كالخصوص او عموم الفقراء
وشرط علم كاوقفه كذا ... او ارض موقوف عليه كذا
وقوله سلبة او اجنبت ... فهو من كاثبت
اما تصدقت بكذا ان مت ... صح صدقة موقوفة وحبس
او لا فباع وليوفوا ذا ...
كالدين من قبلها فعلى الصحيح
اما تصدقت فقط ان مت ... بنية التقرب لجهة
حرمته ابدته في ما ساق ... والبقعة مسجد فيه
وان يقع بعد جعل ... كشرط خيار او

وان شرط نقد يصح مراد ... كقف لذا الاوجه من الاولاد
وصح تاخير كل نصيب بهم ... كوقفه على اولادهم او اولادهم
ثم تفضيل الذكر كالاثنيين وتسويته سواهما في الحتمي
ومنقطع الاول حقق على الذي يولد في مستقبلا
وصح منقطع الوسط ان ذكرا ... الاولاد ثم لزيد ثم الفقرا
وان يكن وقف على اولاده ... او على زيد سمد او لنسله
فان يكن نسل لزيد فانقطع ... فقف لاقرب واقف يوم رجع
والوقف لله ولم يرقها ... لكن طرو فوضه فيها انتفى
ثم اوصوفا اولى بنائبه ... بنفسه واجارة وبغيره
ولم يضر الجار بيد الواقف ... لم ينقطع من حين صح بتلف
ان مات الشاة اختص بحلو ... وبقيمة الامة امة او بعضها
او جفت الاشجار خذ جذوعا ... وحل للامة افتضاض بطل
وحصر مسجد ولجذوع تباعا ... ان لم تكن لغير مسجد شفعا
والانقوز نا اعاد لمسجد ... فارضه موقوفة للابد
ويصح ايتار بظارة تفه ... او خيره الاوفاقي تولة

فصل

فصل في احياء الموات

في احيا الموات

ويجوز احياء الموات للمسلم ولا يجوز بارض الذمي
ويجوز للمسلم بارض الكافرين كما لهم ان لم يكن مواتا
ويجوز احياء عمارة جاهلية لا خبر بر احياء هو بحيه
وهو ما تحتاج اليه الدار والبيت والقرية مع الاباره
ويجوز احياء الحريم لا عرفه ولا مني ايضا ولا مرد لغنم
ويملك الاحياء اذا المحيي بنى وظهرت الشيعة عليه
اما الذي في نصب اخشاب علام محجر لا كما البيع محرم
فان احياه اخر بملكه وبملا مام حمى شيء وتركه
وليس لكل احد ظاهر حي نعما وكبيه وقاروحي
ومعيا وبرام بن يعالج وباطن ذهب وفضة يخرج
ويجب بذل الماء عند الحاجة بثلاث وقيل هو في سنة
فاضل عن نفسه والماشيه وشربه والزرع ثم فيبذله
وان كان هناك محتاج ماء لماشيه او نفسه المحترمة
او بهيمة حامله من محترم واذا تكلت ما كولة مثل الغنم

في وجوب بذل الماء

والماء مختلف كثير وعين • لا المقرب من اوحد ضنين •
وان تكون الماشية في قرية الكلا • وليس ما رصاح في نفسها الكلا •
ولم تمنع الماشية من بذلك • كرعي زرع او كهدم الحائط
والماء ما سيل او عيون • من حيال الناقية يستونه
فيقدم الا على ما لا يضيق • وجب الماء للقبيلة برفقه
وما اخذ بالماء يملكه • • ولا يجوز غصبه والهالك

فصل في الهبة

ولا يجوز ما بيع جاز هبا • والايجاب والقبول وجبا
وان يملكه بلا عوض هبه • او فحتاج نواب الاخره •
صدقة وحبي حنثله هبا • والايجاب والقبول وجبا
وما تقله تكرمه فهديا • ولو بلا صيغة كمل حيا
ثم منها عمرة والرقبي • فمهي من ترفع عليه راجبا
وهبة الدين لمن عليه ابرا • ولغيره كمثل تحمل على ما ظهرا
وملك الهبة بقبض والاذن وه • من مان قبل القبض وارتكبه
وبين عدول الشخص بيعا ولا • للذكر كالانثى فيما يعطه

وليس

وليس بعد القبض للواهب رجوع

الا لاحد حيث سلطنة الرجوع

ان لم تزل وان تعد بمثلها بحكم فقد والبيعا

لا رهنه او هبته قبل ان قبض وخلق العتق وتزويج عرضا

وزرعها واجارة ورجعا بزيادة متصلة او قارنت سعا

وان تكن عينا فتبقى الفي والرجعة الرجوع

وان تكون الاصل عند الاحرم هبة او جر وردة

وتحصل الرجعة رجعة ردته بكل وللهبة نفت

لا بيع او هبة او بعتقا او بوطي يتفق

وان يقبو وهب في الثواب لا رجع غير الاصل وعطلن

وان تكن بثوابها حبة امتنع لا بالها للواهب اذا فيها

وان شرط حوض معين وانزل

وورد طرف هدية قد اكلا فحكمه بيع وفي الجمال بطل

ورد ان ردا عتيلا وحرم استعماله في عرضه الا اذا ابق

ويستحب الالتقاط لو ائتمن فجد فافعلنه من مسجد وسوات او من طرقه

وجاز للفقير وسيا وشح من فاقه لبد أمينا

وللصبي ورقها في شرعنا للولي ويغرم ضمنا
ويجوز ايضا التقاط العبد لكن باذن كمالية من سيده
او التقط عبد بغير اذن ما ومنه اخذ ملتقطها التأبي
والمكاتب جاز منه ابدا والمبعض بين بقدر وسيدا
او كان ذو نوبة لصاحب نوبته وعليه شهاد لنا لتعجبا
وعليه بعد الاخذ يعرف سبعا وعاها من حلد وعفاص معا
وهي مباحة بدار الغرور والوكاهو بالتقاط اللقطة
وجنسها من خطة او نقد وقدرها منه نهاد وعبدا
وصفتها هدوية ومروية ملساء او صحيحة عيبا
وبعضها غير مزيل ضمنا وعليه واجب ان يغرما
واول التعريف بدء الالتقا لكل يوم مرتين لسبعة
ثم سبع مرتين كل يوم ثم سبع مرة في كله ثم يبع
وقدره لمن اضاع المحقرا ثم يبع كل شهر مرا وقدره اعراض اهل المحضر
على ابواب مساجد قد خصا وقدره مكة وسر الثقا

وظهر في توجد به تلزمه كاه وذكر منه الالتقاط
وهو نية التقرب فانه لزمه ان قصد تملكا لا التقاط ما وجد
او قصد حفظا لمالكه وعرفه منه بين ما له او افترضه
وان يرد سفرا به او بنيا فان ذهب فاهي بها فقد او ضاع
وبعد تعريف ثلاث لقطة وان ظهر مالكها وقد اكلها
بالتقاط فرد عين هو اجب وما كلها لا اختلافا فيجب
فيضمن مثلي مثليه في التلف ومتقوم بقيمته يوم التلف
والجوز للقطة وحرف شيئا لغير من لم يوصف
وليس بينه تقول لما ادعى ويوصف يظهر صدقه فادفعا
وحيث لها او اصفها عليه وجاء اخر قام فيها بينه
ان بقي العين فرد العين والا له التضمين لاثنين
وجملة اللقطة باربعة اقسام ما كان يبقى دائما كالذهب
او كان لا يبقى ولا في بقاءه صلاح كالبطيخ والبقل والبقل
منه اكله وعرفه ثلاثة ايام وبعده حفظه

او كان يبيع في الملاح كالسمك ... والتين والمشمش وقثاء البرطل
فيفعل فيه الغبطة فيما ... يراه ويحققه تبيعا
ان لم يكن متبرع يجعل الثمن ... باع بعضا باذن قاض وحفظ
او كان حيوانا وجد عفاصة ... وتحمي نفقته من صفار الصعفة
بقوة كبعير على بعده ... او بطير كالحمام وتسقي
تحفظا جاز الالتقاط وفي ... ذبحا لتؤكل جوز واما كلبا
او كان حيوان الدر كالمتنع ... للتملك جاز ملتقطا وقع
اما ان في عفاصة بتخير ... وتعريفا وتملكا طرا معا
لكن بانفاق عليه تبرعا ... ان لم يكن اذن من القاضي
او باعها وحفظ ما تنعه ... ثم عرفها وملكنا
او اكدع ثم وفى المراد ... من ثلاثة لا اولى والثاني
واخذها لحفظها امانة حالا ... او للتملك بعد التعريف
او للتملك مدة التعريف ... وبعدها لتملك موقوفا
او بقصد خيانة فضامنا ... وبعد حفظ ان قصد لم يخنا

تم

فصل في اللقيط

واخذ منبوذ فرض كفاية ويلزم الاشهاد والولاية
على اللقيط في نفسه وماله فعل ما رشيد عدله
ثم الاسلام وان حصل ادعاء فالعمل فيه على راي الامام
او التقاط شخص وزاحم آخره ما يحق للاول ومنع الآخر
وان التقطه اثنان اعطي للغني فان هما استويا فقد يبنى
وان كلوف الحال مستويان فقرعة تبت بالبيان
وان يكن بلدي في بلد التقط فليس له نقل لبادية فقط
وجاز على المشهد وغيرها لبلده ينقل بعدم وقربا
او التقط بدوي حضر الملتقط وبادية فهي بلده فقر
ويقبل الملتقط في حفظه وباذن قاض في نفقة
ونفقته في ماله خمريه كتيمم له بها وعاد بحسبه
او كان منتوره عليه وحتمه او في دياره وماله بعده
وان يكن في داريس لدون بخلاف ما لحقه مدفون
او ماله الحمام كوقف الملتقط ان لم يكن منه بين مال

والاعلى الاسلام ارتفاق بسوغ

فرض ويوخذ منه من بعد البلوغ

فصل في الوديعة

والوديعة تحت قبول مستحب ان لم يكن اخر فعلى واجب
ولم يجبر عليها المتقي كذا جب بها لحفظها من مودعه
وهو سلم عدالة لذي ثقة بامانة في نفسه في المستقر
وقبضها يجب ه على من عنه حفظها بلا حظه او
عارض في مودع ومدع من قبيل الحكم في ذا ملخص كل والو
وحيثما ودعه صبي وذو جنون فضمان لما ذين لا لوم قد تلف
وان هما ودع صبيا او المتلف ليس يضمن بل الى ما قد تلف
وصيغة ولفظ استودعتكا كقوله في حفظها استنبتكا
وليس فيها شرطنا اللفظا لكن يكفي بين قبض القبضا
ووضعها في حرز مثل كما نا وبترك في حرزها مجانا
ويضمن المودع بتفريط جرا لكونه في حفظها مقصرا
ولغيره ان ودع ولم يناذنا وليس عذر ملكوه فاعلنا
وجاز

وجاز بالنقل لحرز يتعين ومن مكان لا خيف عليه
وواجب تنفيضها مع العلف وان نهاه ليس يضمن بالتلف
وان يكن مسافرا قد ردا ملودع فوكيله ان فقدا
وان هما فقد فقاص فالامين ولم يكن من نقد ذو ثمنين
وبغير حرز المثل يضمنه او يكون دل عليها شخصا يخون
تلفها بزيادة بالحفظ كرقد على الصندوق لا بالاكل
والعقد جاز بنقد يخ بالمدة والجنس والاسما ولغا
وليحن بالتاخير من بعد الطلب الا لعذر مثل مرض او
او بادعا الرد صدق باليمين وبعد جحد بينة مسلمة
او الاداء الجحد او السبب الخفي فاليمين على الصناعة
او طارئ غير فيقبل مطلقا ودون مجموم بالحزن
وان يكن جهال السبب قا بل ثم يحلف بالتلف كما هنا

كتاب الفرائض

والوارثون على سبيل البسط تقطا من الذكور لغيرهم لا

لاب وابن ابن وابن وجدّ
والاخ الاصلي وللابد
والعم للاصلي فالاب
والزوج في عقد صحيح ثابت
ثم مولى معتق ونجمهم
والوارثات على سبيل البسط
وجد بنى بانفلا معلن
والاخت من اصلي واخت لاب
ثم بالتعصيب مولى معتقه
وبنت ابن مع الشقيقة مع لاب
الوارثون ثمة ابوين
وثمة لم يبق منهم احد
ولا تورث من ثلاثة من حمل
والاثنى نوعان هما تعصيب

وبجدّ مع انسفال الولد
وابن اخ الاصلي والاب
وابن عم الاصلي ثم ابن الاب
لو قبل وطئ وعدة رجعية
الارث للاب وزوج وابنهم
بنت وبنت ابن وام فما عطف
كانسفال خصت الابن
واخت من امر وزوج صفة
وبجمعهم بنت وام منفقه
وزوجة ولو اجتمع كل النسب
والابن والبنت كذا الزوجين
اب وام ثم زوج وولد
من ملتين او برقا وقل
وفرض التعصيب على الترتيب

وليس

وليس جزء مقدرا بل ما فضل — بعد انصبة الفروض وقد حصل

لابن ثم لابنه ثم الاب — ثم لجد وان علا مرتب

ثم للاخ الشقيق ثما — للاخ ثم ابو عصبتهما

ثم لابن الاخ المتابوين — ثم للاب ومع بعد بين

لانه ورث انثى بالتعصيب — وبكل ما ياتي على الترتيب

ثم للعم الشقيق غما — للعم من اب وابنيهم كما

ثم ان فرضا فنسب للميت — فعم ابيه مرتبا مثل الذي

ثم عم الجد هذا ان علا — ثم ان فرضا فورث بالولا

ثم بنيه المال ان لم ينتظم — رد على ذي الفرض في حسب قسم

ثم لذي الارحام مثل الاصل — ثم يصير فه الامام العادل

في المصالح ان يجر فالمغتنم — اخذ اوضاعا في المصالح ان ظغر

فصل في الفروض المقدرة

والفرض ستة نصف وربع وثمن — وثلثان مع ثلث وسدس

بالثلث الجمع الاخيا — والنصف مع احد انما

والثلث

وان تزاحم الورث فالحسبي ... فثلث باق وانبه للسدس

وخمسة فالنصف وضمهم بعين ... بنت وبنت ابن واخت لابوين

وبنت ابن بعد زوج بنين ... اذ لم يكن ولد ولا ولد ابن

والربع للزوج مع الولد ... وولد ابنه وهو للزوج بعد

والثمن للزوجة اذا الولد ... وولد ابن جمع وان سفلوا

والثلثين للاربع بالاتفاق ... بنتي وبنتي ابن واختين

ثم اختين التي من الاب ... والخواة مع اناث نصب

والثلث فرض الام اذا عدم ... الولد او ولد ابن واخوة او

لابني الام اخوه وثلث الباقي ... مع احد الزوجين والاب

وهو احد الزوجين جد بلي ... للام بالايفا ثلث الباقي

والثلث فرض اولاد الام جمعا ... نسبا اناثهم كذكر شرعا

مطلب ان يكن زوج وام واخوة ... للام مع اخوة اشقا لتحوي

فثلثها كالجملة جميعا ثلثا ... واقسم عليهم للذكر

وعشر كهم اذا كانوا لاب ... او اناثا فرضهم قد وجب

ولا شركهم اذا كانوا لاب ... او اناثا فرضهم قد

ثم ان السدس فرضا منه لسبعة للام اذا وجد الولد
او ولد ابن وجمع الاخوة وان سفل لامع ابنين الاخوة
ثم بنت الابن فاعد لو نزل مع بنت صلب وهو في الجمع
ان لم يكن ذكر اياوبهن او ابن عم كان اعلى عصب
ثم لاخت التي منالاب مع الشقيقة لافاكثر فاكثر بالاشتراك
او السدس تجدة والجدات والسدس عن عدم الام
وحيث كانت ام اقتربت للسدس حازت او بعيد
كالتساوي الذي قد اديت بغير وارثهم ام الى الام استقت
وهو نصيب العزد منا ولاد ام وجمعهم ثلث وقد ذكروا
والسدس فرضه الاب اذ اكان الولد او ولد ابن فجمع او انفرد
لكن مع الانثى له التعصيب بعد سدس لحق كالقريب
او كاخ وكارة ياخذ بتعصيب ظهر حيث لا انثى تكون ولا ذكر
واختم البقية بسدس الجد اذ ليس ابن معه او ولد الولد
وحكمه كالاب فيما قد اصب لكن ان الابن للاخوة حجب

وهو يقاسمهم اذا كانوا الاب
او اشقاء حيث حجبوا الثلث
واخت لكن زوج وام واخت
وجد يقاسمها بعد الفرض
فاضرب ثلاثة في ستة يا اخي
من سبعة وعشرين قد تحصل
للزوج تسع وستة للام
وثلثي الباقي لجد فاحكم
واربع لخوات تعصبن الاخ
ابنا وابن ابن وشقيق
ثم الاخ لاب وغير معصب
عم شقيق ثم عم لاب
ثم ابن العم ثم ذو الولا
خصص الذكور لا الاناث فحكمهم
ويحجب ابن الابن بابن كانا
كالجد بالاب وذا حرمنا
ويحجب الاخ الشقيق بالاب
والابن وابن الابن
ويحجب ابن الاب باحد الاربعا
باحد الجميع ابن الشقيق يا
لابن اخ لاب احدهم احجب
وقس على الترتيب باقية
واحجب ابن الام بالاب وجد
وبالولد اولاد ابن وان بعد
واحجب لبنات الابن بنتي صلب
الا اذا المان بهن معصب
وقس عليها اخوات الاب
مع شقائق و بالام الحجب
كل جده ثم جد حقها
وان علا مثل الجدود

ثم اشرع في الاصول السبعة الباقية من ستة بعول العشرة
والربع من اثني عشر وهو كالسبعة مع عشرة مجعول
من اربعة وعشرين التي اصله وثلاثة من بعد ما تعوله
والذي من غير عول يقفا الربع والباقي يكن من اربعا
والنصف من اثنين ثلثة من ثلاثة ومن ثم اسهمهم من العدد
ومسئلة في الهدم او في الغرقا اوغايبين وليس يعلم سابق
فلا تدرية واحد منهم احد منه قبل كان او من زايد
وغايب والحمل ثم الخنثى فاحكم عليهم مثل حكم الاثنى
ويوقف الباقي لحين الوضح او قسمة بتذهب بالطلح

فصل في الوصية

والوصية من مكلف حر مسلما لو من سفيه وكافر
لكن ان اوصى لجهة عامة فشرطها ان لا تكون بجهته
وان تكن لمعين او عامة وحمل يوجد دون الستة
اوسنة فاكثر لم يستحق ان كانت المرأة فراشا به التحق
ان لم تكن ايضا تعصل لاكثر الحمل استحق او اقل

والرقيق ان عتقا في موجد ... حياة موصيهما والسيد
والكل حر كذا او ذي ... مرتد او قاتل وذو الاهلي
وان تكن اهليه لم تعتبر ... لكن اذا قصد فيها البلوغ
ولوارث مع اذن اجاز الورثا ... ولوارث تقدمه من ثلثا
وما زيد عليهم توقف ... كقصة المريض حيث يخلف
وسر دهم بحياتهم لا يثبت ... بل لوارث كان حالا احتمر
وهي بالمجهول والمعلوم ... كذا كل والموجود والمعدوم
وبالمنافع دون عين جزله ... وشرط تعيين من يوصى له
ولو بسرجين وخمر محترم ... وكلب للصيد وبالاطلاق
اي كل ما مت كلابة احب ... وباحد طلبيه فطلب الحر
وحيث اوصى بالمنافع ابد ... فبيع وصي بيعها لن يفعلا
او اقتته مثل الاجارة في الطلب ... وبل حال عليه نفقتها
ولوارث وجب مثل الرقبا ... وابن جارية له قد وجبا
والوصاية من اب وجد ... سلم مكلف لا عبد
عد لا وفيه هداية النقر ... ومن وصيهما باذن يكفي

ولا يصح ايصاء اب مع وجود جد وهو ان علا اصل الحدوث
ان لم يكن اب ولا جد يكون ولاية القاضي لمطلق ولد الجدث
وليس للام ولاية في الولد الامت القاضي ومن ابا جد
ويصح ذمي يصي مسلم وبالضافة يعزل الوصي
على الاصح القاضي خلاف للامام صاحب العظمى ليس لهما التزام

كتاب النكاح

سن يحتاج وللاهب اجذ وسن تتوق حيث للاهب فقد
ان لم يكن محتاج وللاهب فقد يكره وكذا كان افضل ان عبدا
ان لم يكن متعبد نفسه افضل وبالعكس للذي لم يتعلق
مثل عنين ومن به جذام او مريض ايس المرض وتم
وجاز جمع حر امة لحر نسبة ليست قرابة وجمعها
ثم ان بالواحد تتقيدا اربع وملك كله لاحد
وحرتين للرقيق جمع باح بحق سفيه والذي جنا
والمبعض مثل قنه في النكاح

ولم يجز للحر ان ينكح اما ان لم يكن لصداق حرة عدما
او وجده وطئ ليست جده او هي عن سفر مثل تزد
او لم تكن تسخي به لقصر النسب وطلبه للغايبه يجب
ان كان حد ان قصرها خاف ان زنا او تقلها للمخلة لاعلنا
او كان تحته غير كفوء الوطئ او بلا مهر و مهر الذي
او كان لم يجد سوى مسكنه او له غايب و لم يوصله
وجاز ان ينكح امة من لعنت ان لم يجد حرة لا كتابية
والنظرة اجنبي لاجنبي وعكسه لكن سبعة اضرب
ولولد منفصل و الشعر وامرد واللمس مثل النظر
لم يحرما ان قصدها والجسم وعلاجها ويباح نظر ما
والنظر ما بين زوجين هما يباح للزوج مكلفه في الا
يحل لاكفء يحرم نظره للفرج واشدها في باطن ما
و لعقم الذكر الدبر ليس حرام من غير الايلاج كما قال الامام
ونظر خصية الجماع لم يجز كالفرج من قبر
ونظرها يجر اليه ان منعا وليس يحرم عليه ان وقعا
و لزوجه

ولزوجة الرجل الذي صحبته ... من شبهة كامه والجده
وبعد مودة كالمحارم علما ... واشبه الزوج بهذا السيد
والنظر من محرم ولامسة ... ان زوجة لابني شروكبة
من رضاع او نسب ومصاهرة ... وكتابة وبعدة وبزكه
ومجوسة وشبهة وبردة ... ويحرم باقية البدن بالشهوة
كذا كل ممسوح وسيد العبيد ... والرجل هنع رجلاعت ذا
ومراة مع مرة كالامة ... ويحرم الخلوة برجل
والنظر لاجل النكاح سنا ... وان تكن رئيس تجب الاذنا
ولو هي في شهوة والاصل صاحب ... ان مرجي في خطبة انه
ومحله في الوجه والكفين ... بغي عزم وخطبة يرفي ذيبا
وهي تنظر ما بدا في الحسى ... غير عورات الصلاة الاتمس
والنظر واللمس جاز في العلاج ... تقصدها والمحقق الاحتياج
وجاز في المهر وتوكيل ... وعكسه ومن باب رضع والطفل
وصف الاطبة قدام الميت ... ان لم يكن نسوة فاستر دينا
وزوج او محرم لنفي الحرما ... او ثقاة اجنبي معهما

والنظر لشهادة تحملا والعكس واهاشل النظر لشهادة

ففي الزنا بالفرج هل هو جامعا كالنظر للذي يمنع رضعا

وللقابل في ضرورة ولادة
ولعيلة عند ادعاء الزوجة
لوجهها من غير خوف ريبة
والنظر في عيلة وشهادة
والرجل للمرأة لا يكره
والنظر عند ابتياع الامة
لغير الحاجة
ما عدا ما بين سرة وركبة
ويحرم النظر بقصد الشهوة
للحرم وللشاب من كل لحمة
وشدد النظر لخنثى مشكل
مراه مع الرجل ومعها رجل
وسن مصافحة الرجل الرجل
ومرأة بمرأة لا حائل
بعد التفرق حيث كان لا لقا
ولعاجز لا نكره الالتقا
وستبيد الصالح التقبيل
ولاقيام الا لاهل الفضل
وبقرشة يحرم بيام العاشرة
ولو بطرقها خلاف المروجاز

فصل في عقد النكاح

في عقد النكاح

ثم شروط العقد خمسة تعد ويجب ان خلا منها العقد

صيغة وهي لفظان قباح ويصح بها النكاح

منجز وهناك زوجا زمنا منهما التزويج

وشاهدين والزيادة ثبت

وولي

وولي اوماذونه والحاكم مقامه محكما او حاكم

والولي اثنا هذان اشترطا الى شروطه قبل الكتب

ان يكونا الشاهدان واذ اختلف دين الولي جاز

وشرط في مسلمة ملازمه او العقل وسمعا كهوا وبلوغه

الرابع الحرية في الحال التي فلا رضيع لي ولا مبعض

وذكره في ساذكرا لا فلا تلي الحرا او تشهدا

ولو بلغا في امة مرات احكامها تنفذ بالصورة

بلا دنها في ملكها لكونها وشاهد وموصيه المحجر

وعدالة علانية في الطرفين وينفسخ ان بان فقد

بينه او كان مأذونا زوج يقول فنصف مهر بلا مس قبل

او انفق الزوج فا نفسخ العقاد وعجز رضاها بيتما الاشهاد

وينعقد بابنين وعدوين وبذا شهود الجمع وتصريح

وان طرى هذا الشروط وجدا حال النكاح فرق حال الا

لكن بلا تحريم لا بلعن ر وولي ذمية عيقه مسلم

وغيرها وامنع من الحريم ولا ... ذمية والعكس في ذين اخلا

وامنع لقاضيهم وناقلهم ... وعدله وضامنه كقولنا

وان يكن زوج وزوجه كافرين ... زوج قاضيهم خلاف اطلقا

ومعي الفاقة سيد بلي الامه ... لا سيد كافر بلي للمسلمه

والمسلمة كسيد في حكمه ... والمبعض ما ملكني بعضه

وزد ولايا حيث لا يقع الخلل ... في الظاهر ضاهر او هو ذيل

غير محجور وينتظم الغنا ... ولا يضر في ولايته الها

وحيث يسلب من ذكر مته واحد ... فالولاية تنتقل للابعد

لكن في احرامه للحاكم ... في محل ولاية حاكمها

فصل في اولى النكاح

اولى الولاة الاب ثم الجد ... وان علا مرتب كالابعد

وذي وليس لها فالرحم باح ... وغير ذي اولى يباح في النكاح

ثم الاخ الشقيق ثما ... ابن الاخ الاجنبي ثم لها

الشقيق ثم عم لاجب ... ولابن عم شقيق ثم لاب

والابن والعم واخ لام ... يلي النكاح في بنيها الثم

وقضاوة وولاية الاعتاق ... او اخيها بسبقه الرفاق

والباقي

ثم ان قرضا النسب وقفا ... لعتق ومنهم وحر عتقا

ثم لحاكم فيقبل الولا ... بنكاحه وعقله والعضلا

او تقبض في مسافة قاص ... واسلام ام الفرع وهي كتابية

محرم مستفرش وتواره ... مجنونة وتكون في اجبار

ومجبر يغير اذن وكلا ... وغيره باذنه فيفعلا

او نهمة فلا واذا ابدته ... تزويجها يكفي بها توكيلا

والجد يلي الطرفين بالا ... جبار بنت ابن وابنا ابنا جار

حرم تعريض خطبة المعتدة ... كذا كل التعريض للرجعية

وجاز تعريض بنسخ وفاه ... وبائن وشبهه فيه اكتفاه

وذي حرام لغير رب العدة ... ان لم تكن حامل

وواجب على المشير خطبة ... بيان عيوب الزوج كتابة

~~وواجب على المشير خطبة~~ ~~بيان عيوب الزوج كتابة~~

ولم يضر لمن يخاف الغيبة ... اذ لا تضر الغيبة في

لقب ومستفة وفسق ظاهر ... والظلم اتخذ به مزيل المنكر

فالذي يحرم بقرب منها ... سبعة امهن ولدتها
بنته وبنت البنت وبنة الابن ... مع انسفال الاربع من كل
عمات خالات وعمام خوال ... لا وقوع قرب كما خولوا
والخوات اولاد من ولدتكا ... مع انسفال الاربع من والدكا
واشتان بالرضاع الكامل ... المرضعة مع فرعها كالاول
ورضعة من ارضعتك بطنا ... لا الزوج لحليبة من الزنا
ولا الى اصل الرضيع والخوة ... ثم حواشيه ومن مرضعة
وقس رضاعا لبن مؤنث ... وبالصهارة الحقه بالعقد
امر زوجتك وزوجة الاب ... وزوجة الابن رضاع وسبا
وبالخؤلة تحرم الربيبة ... وفرعها كنهاتسبة
وواحد بالجمع والخوات ... ثم مع العمات والخالات
ويبطل الجمع بعقد واحد ... او مرتب باطل في الزايد
ولو وطي مملوكة محرما له ... امه لها وفرعها وفي كهو
وهكذا الواطي منه بشبهة ... لحقه لا زانيه بزانية

وليس ما يشق بدون الفرج بشهوة مثل الذي قد يلج

ويبطل العقد بطلاق الحرمة كوطئ زوجه ابنه بالشهوة

ويمنع التزويج من قربها بحرمة شبهة وصورتها

وجمع اخته او بجوز بانتهائها وعمت المرأة كذا خالتها

ومن ملك اختين وطئ ايهما لم يطأ الاخرى فحتى

الاولى يبيع او زواج او هبا او تكون كعبده فكاتبا

ومن تضع استبرأ لعدة لم تنقض اذا بها

ومن عليه كاح امة حرما لعقد حر عقدها بي

ومن ملك زوجاته يحل النكاح ولا يجوز بتزويجه تباح

ولا يجوز الامة الذمية لمسلم ويكره الكتابية

ويفسخ العقد بردة واحد قبل الدخول وبانقضا

ويمنع التزويج من مرتده وبي كتاب مع مجوسي تولد

والخيار بجمعه منها الجنون زوال شعور الشفعا

ولو تقطع لانقيل وقصا والخبل الحقنة والمرعا

والجذام

والجذام علة في الجسد ... يرم منها العضو ثم يسود
ثم يتقطع ويتاثر به ... لاكن غالب وجوده في وجهه
والبرص يبيض منه الجسم ... لكن يشف شاب الدم
وذي العيوب جانبي خيا ... والغرف والرتق خصا بالنسا
فارتق في الفرج يسمى عيا ... كالقرن في الفرج يسمى عظما
وعنت والجب خصا بالرجال ... والعنن عدم الانتشار بحلال
والجب قطع خليله وبيضي ... خيارها ان بقي قدر الحشفا
وفي العدم وحادث يقعد ... كما لها لا عنه بعد الدخول
والخيار عاجلي بالفور ... بالفسخ قبل وخول
ومهر مثل اوجبوا بعد الدخول ... بعقار او بي عقد
ان جهله الواطي ولكن اما ... بعد الدخول فنفين للسما
وليس يمنع من يفسخ المرا ... وتثبت العنة بان قرا
او بينة على اقراره ... ويمينها لك بعد نكاله
وبعنة وكل عيب سافي ... لمن يرد فسخا رفع

لكن يفقد حكمه فالعنه
وباد عا الوطي يليا قبلا
وان اراد نكاح لاذمه
وبان معلافا صحو عقد النكاح
فان امتنع بعد استقل فسخها
او وطئ فمه وسا احرار
والخيار باذنها للكفوة
ولها الخيار في ظهور عبد
ولهما الخيار في الخلاص
والذي غر حرية الا
وعليه قيمت ملن ملك الا
ومن وكيل سيد يقبل الغرر
وان انفصل ميت بغير جنابة
ورقيقة تحت الرقيق ان عتقه

بعض به لكن لا تمنع سنه
وهي تقدق بعده ان نكلا
او نسب وشرطة الحرية
ولا خيار ان ظهر فيه ازدواج
وبعيبه ان رضيه يسقط حقها
وهي خل له فليس خيار
فبان وبناني النسب والحرفة
وبكل عيب من عيوبه ادا
ظهر وتقرير كتب قد خلا
فالولد حر اذا لم يعلما
ويلزم القار عاقر عزها
وان يكن منها بزمنها يتقد
لا شي يلزم في جميع الولد
فخير فوزا ويقبلها اذ
عينا

مخطوطات جامعة الملك سعود للعلوم الشرقية

يمينها بعمل فعل والخبر ... بعد عتق واد عاها بصغر

وقبل وطي سقط مهرها ... وبعده يثبتي المسمى

وان يكن زوج به عتقها ... او بعضت او كن بتقدير

والولد يلزمه اعفاف الاب ... وجده ثم الامه قد يجب

بان يؤدبه صداق الحر ... او يقول انكح على المهر

باذنه يكح لزمي مهرها ... او يملكه اياه او ثمنها

وليس للاب يبيع في النكاح ... بل النكح والارضع بالجام

بعد تهاد فسخها بالردة ... وطلاقه بالعذر حتما

يصدق في دعوى الصداق ... وطي امة الابن حرم

فصل ... في الصلاق

سنا في العقد يجي المهر ... ودون عشر واهم الازر

وخمس لمايه درهم اكثره ... وما يصح بيعه يلزم الثمن

ثم يقرر بوطي وسوف ... ورجوع شهود ثم وصي

وصوف يضع في رضاع حصلا ... خلع بخمر او بعوض ما حملا

وفي عقد بغير ما وكل قضا ... وبعد خول واجب لعوضا

ولو تكرر وفي شبهه بكر ... فمهر مثل لا يكن متكررا

ولو تمن عضبه هو متكرر ... تكرر المهر كما اكرر المرا

ومهر مثل يعتبر في مثلها ... وركنه الاعظم هو عظما

فاختها لابوين ثم للاب ... وبات في الاخير ظلا وزرى

ان لم تكن منكوحة او جهلا ... ثم ذوي الارحام ما قرر شلا

ام واخت لاب ثم الجدة ... ثم خلات وبنت الاخت

فان وجد عشرا والنسب اتفق ... كانت اقرب نساء البلد

فيعتبر سنا وعقلا يسارا ... فصاحة وثيوبة وبكارا

والجمال ثم بلد واتفقا ... بلا بين في فضلها والنقصا

وللعبي قالت الرشيدا ... اعني عصمر والنكح المرشدا

وقسها عليها للامة سيد ... وتعتبر شي بغصن القضب

في الطلاق قبل وضاعي ... وانشا نكحت او عقدت مثل

غير منا نكح بنت الملقح ... بعد خولم العقد سقط

بعض

وقبل سيع امته من زوجته او هي نفسها فوقعت

وبعد وقف قبل وطي شطرا في الطلاق دون موت اعتبرا

والمبيع ما هو في العقد والعرض في احدى الثلاث قبضا يبلغ

ان يكون زوجها لغيرها قبل الدخول وشطرها

وان يساوي مهر مثل ما اقتضا فقاربضا وهابل بعقد

وجاز حبس قبل وقف وعلى وبعده لقبضه لا مع حلا

وان هما اتفقا على مهر مضا وفي التنازع حاكم قد وفضا

لكن بمهر المثل مع نقد البلد وعلمه في ذا عليهم قد نقد

ووقعة في بعضها او منها قبل وطي كبعضها اسقطها

وان يكن منه فمهر شطرا بالاتمام والرد وطلاق طرا

ولمانه ورضاع امرها بالحق ان لم يمانعاه

قبل الطلاق ان تلف نصف من نصفه او قيمة مما حصل

وبيدها ان عيب نصف المعقب ان رجع والا سلم مع نصف

وبيع ان عيب خياره أبطل وان تلف ضمنه مهر المثل

وهو بيع توريق على منفعة معلومة ونقود باجارة
ان يكن يتقن لكل المنفعه لزمه ... بحيث
اسجاره وبالهلال الزم في نصه وحاد عاجز رجيع
ويحبس المحجور امر المثل ومعتفي فليم لوجب وسلما
وكما يصح لها يصح لعبدها وابتاعه لم يلزمها
لم طلقا قبل وطي متعا امر يكن فرض صداق فقا
كر الحديد الوطي حكما علما وليس المرقا بيباس مرا
وتجب وارم لا قبله عن ثلاثين وحلا الكمال
وان هما يتعاديا في القدر قرر ها القاضي وطالع
وان هما يتعاديا في المدة والصفات تحالفا في العقد
وورثة واحد منهما مع اخر وان هما فمثل اختر
او اد عن امرأتان فاعا عن معسر مثل الذي تحالفا
او ادعت نكحا ومهر المثل امر بنكح بين لم يفصل
فصل في الولائم

وسنن

ونسخ وليمة الاعراس كتانه وعقده وغلته

وعقيقه والحفظ للقران وبلا سبب ومصاب به

قدوم غايب والبنا وتسمي الشاة للذبح واطعامه

الا لعذر كالكافر يدعونا او داعي الكافر وخصص

او دعانا الصبي نرجب ان لم تعلم مال او غالبه

او لم يعينه هو والناس ففي اليوم ففي اليوم الثاني يجب

او دعانا بعد يوم او يومان وسن في الثاني وكره بعدها

او علمت الدعوة لم تؤمنه او طامعا في جاهه بعذره

او بعد عوته على الجمل استقى او دعانا بانه داعيا

اجاب او لم ان جاد سعا اجاب سرهم لم اقرانه سكنا

او نعس حرمة الطعام او هو في ماله حرام

ولا تباح ولا تجب في الشهما او اجنبيه ليس محرما معها

او عارض مرخص في الجمعا او جاء سعا او طلاقا

او به تخلفا لمذهبا او مدعا عبدا كذا او الفاسقا

مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

وجاز له سقي به ولبقة به وفراش مخصوص حاضنة
او خريسا وحلي مرصع مرفوعة كالحلي لاصل النخ
ان لم تكن مخ وقيمة طرز ملاهبا وعليه المثل حكما
ومر ان تدعي الفاره حكمها والعجابة سن في غيرها
والمدعي ان كان هاتم نقلا شق عليه الداعي بقطر افضلا
وجل نشز راهد وشكر مسكل بالغط وهو الخط
وجاز اكل الضيف ما قدما من غير لفظ ويحرم ان لفظا
وبوضعه في فمه عليه قبل الوراء لم يكن اخرجه
من ماله غيره جاز في قدره اوعية الحرما فلا كل اقتضا

فصل في القسم

والقسم بالزوجين حقا والنشز ان تمنع زوجة ولو كتابيا
لا اماء كتابي مسكل البعض او تمنع نفسها او زوجة فقط او
وان تكن امة وحر زوجها للامة ليله وحره ليلتا
وقسمه في الطلب لازما قرنا او ربعا او يحيى صحا

كذا كل وطي حيض او نفاس او مرض

وسن بوطي اقصر ض

وان يكون هذا الجميع استفا يتحيا لم يبطل قطعا
وان بدا بعضهم قدم اتمام للباقين في تلك السبيا
والي مكانه جاز يرجعوا هنا كما يجوز يبدو رجعي هنا
وذهابه للبعض ويدي البعضا بجوز مثل جمعهن بلا رضا
الا اذا كانت لضرر مثلا قد سكنها او خرجلا
ومعتمد القسم بليل انه خل بينهما بما يقضي اذا طول حصل
وليس يقضي ان يكن بحجة وان يطولها مثل داء النفقة
وان يكن بالليل حر مطلقا الا لضرر مثل نهب وخوفا
وان يطل عرفا فيقضي حتما كذا كل وقت جماعها قليلا
ومحله ان يبن المظلوما بنكاحه او عذره عموما
ومعتمد القسم نهارا مثلا حكمه ليلا كما حكم فخذ
وذا جميعا كله في الحاشر ومحل التفصيل هو لمن

مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

واقل قسم ليلة وان يزد
الا اذا رضي الجميع في المزاد
واذا اراد بعضهن [illegible]
ويندبي تطييب لها في القرعة
ثم ذا الاخر نيبا وجبا
وسافر النقلة في البعض
ولو نقل بعضا باخر وكلا
وسافر لاباحة يستصحبا
امرضوا مستخلفا ذا الحضر
لاكن يقضي مدة الاقامة
ومعهن ما حصرها لعينا
وله الرجوع متى شاء وحده
واذا تزوج بكرا خصها
وثيب ثلاثة ولها الخير

ثانية وعن الثلاثة لا يزيد
وان تفرقه الماكن في البلاد
يقيم بكل منها فوجب قرعا
ويقرع للباقيات بعد النوبة
ويراعي ترتيبا على ما مرتبا
عاصيا لبا قيا تقضي
قضاء وجوبا لمن عاقد
بقرعة والا قضا وجبا
ولعذر الى مسافة قصر
في عشرة
في معصدان لم يكن
برضاه فيلتان تقيما
ان اقامة بينة فقيلة
سبع ليال معليات
الى عام سبع ويقضي

لا فرق بين الرق والحرية فالزوج والزوجة كالسوية

والشرط اصل العقد بتقصير كان او بلا تقصير

كان يكن تعنتها اوعنت وجنتها او في جنابة حتت

او لم تكن من نفسها مكنا او لم تكن لحر وجها مسلما

وعظمها ولحمها يباح نفقة والقسم عي ساقطان

فان اصرت جاز هجر الاضجاع ومن الكلام لا الجماع

بل ان قصدن عند المعصية كفاسق ولو ذمية

فان اصرت جاز ضرب ان افضل بغير جد واطئا للعقد

لو ادعت حقا فقام ما لها فانكسار ثنايا عفو

وان ادعى عليها حق زما ارسل القاضي ثقة

والثقة منهما ان اكثرا من اهله حكما ومن اهل الحرا

فصل في الخلع

والخلع جاز لبعيض قد كالطلاق وكل مذين وقع

بلفظ خلع او طلاق حصلا ما دام عوضا للايجاب قابلا

مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

ويشترط عوض الى الزوج دخل والزوج والزوجة كمل بتكليفه

ولو سقبه بل يصح من ولي وسيد ومن وكيل موكل

وشرطه مملوك طاهر عينا معلوما مثل المبيع قدرا

فان يك في عكس هذا لم يصح مثل

وعلى دخول الدار تعلق ثلاثة ان خلع قبل الدخول للحنث

بالدخول قبل عقد وبعده لتعلقا فخلع واحد اجزاه

ولدين بانبانة المقيدا لافعلة الشيء في شهر كذا

ومن يعلق في صفات تتصف بوجود بعض بيت بعضها

حكم ان يعلقه على ابرا العدا فابرأه من بعض حقه ابغرده

ويشترط فيها شروط واجبه علم القدر والوشد وان تسبقه

وقبلها حال التواجب وجا مختارة وليس فيها انضا

وان تكون مطلقة فاعلمه وجهله مع علمها جهيل يقاق

وان يكن جهلها جهلا له يقع الطلاق بالعلم من خلع

وبصحة الابرا ان علق وقع ان صحة الابرا ولا يمنع

وقيده

وقوله ان شرط الطلاق جزا ... ابرات زيدا وبقي مخيرا

وان يعلقه بين الاجنبي ... فابرات منه فرجعي بني

كذا النحس الذي لا يقصل ... مثل الدم وغيره مما علا

واختلاع سفيه من حالها ... يقع رجعيا ويلغو ايلا لها

واختلاع مريضة ملء تها ... من ثلث مال ليس تحسب عوضها

الا الزيادة عن مهر المثل ... فانها من قدر مالها تحمل

واختلاع امة بلا اذن لها ... بعين او دين فيع ذمتها

مهر مثل مثل انه طلق لها ... فهي مثل انطلقي بكيها

وان اذا هي بين قدرها ... من كسبها او من وعين فيها

والعوض عينا ومنفعة على ... دين يجوز ان كثر او قلا

اما الذي بالجهل او مع جهلها ... فانه يوجب لها المثل

ثم بتوكيل فيحصل افتراق ... فلقدرو مهر مثل بانطلاق

بنقص احد اذين منه امتنا ... ووكيلها عنهما مختلفا

وان يزد عن المبيع الاصل ... بوكالة من مثلها فالبيع

وان اضاف فقد عقدا عليها ماسمة وهما زيدا

وفرقة الخلع طلاق بعضه ليس فرقة فسخ لا تقتضي عددا

والمضادات كخلع بدل ولفظة الفسخ كناية على الصحيح

وحيث يجري بغير ذكر المال فهو مثل كاف في الحرا

ويصح ايضا بلفظة ابي وفي كنايات الطلاق

لو قال بعتك نفسك بكذا فقبل بعد لها لفظا وينوي عوضا

واذا ابدا بصيغة معاوضة خلع وتطليق على عوض

صح الرجوع قبل ما يقبل وقيد لهما بلفظ ينفصل

وفي الايجاب والقبول من المختلع لم يتم يقل طلقتك وتقبل الف

قبله بالعين وعكس او بدا ثلاثة باين وقبلت واحدة

ثلث الف لم يقع لمن يقع في دين واحده باين وقع

وان علق في متى تعطيني فلا رجوع ولم يعد شرط

اعطاه في المجلس والثاني قيد لفظا بالادى بان

كذا لك بل يشترط قولا

~~وان خالعها بدراهم فطلقني اثنتا~~

وان خالعها بدراهم فطلقني اثنتا قبلها الرجوع قبل ايقاع الخلع
ويشترط فوره الجواب او تقبل طلقة ثلاثا بالواو فاجاب الرجل
طلقة ثلث الا قبول وقع وخلعه وطلاقه بعوض صح
رجعة واذ تعوض طلقا وقع رجعيا ولا مال لها
ولو هي قالت بذا اطلقني فاجاب وارتدت بقيا بي
قبل ولو خولعت بعوده ان ضره نفوذ عوضها فلا مال لها
وبيع كلام ان يعد الجواب بتحلل للايجاب والقبول
وخلعها من اجنبي صحا كما صح منها وان لم
كفل لهما وفعلها وكيلهما يختلع للاجنبي كما لها
للاجنبي توكيلها وتخيرا وكاذب عنها بدل حرا
ثم ابيها شاء حر الاجنبي يختلع من ماله ونصوب
او اختلع من مالها وضرحا بولايه ووكالة صح لها
ثم باستقلاله من مالها خلع لمعصوب فاسقط
وبعد ثبوت خلعها لم يحما ما دق الاداء فيها انتفا

وكموت الابن الحمل وتجد ... ولا توارث بل اداؤهم تجد
ووطيها لم يستباح الا بعقد ... بعتقها وموته تبقى
ومعلقات بالنكاح الاول ... لم يعدن ثانيا بالطفل الزوجة
وخالفوا في فاكهة الرجعية ... فانها في الحكم مثل
وان ادعت خلعا فانكر صدقا ... بيمينه الا ببينة تقما
او ادعى طلقتك بكذا فلا ... او ادعى مجانا طلقة
وبالقليل والجنس ان يختلفا ... فهم مثل لعوان تبقى
وان يكن خلع بالفاحشا ... وتتوبا نزعا فذا كالكاتبا

فصل في الطلاق

يصح من زوج بقدكافا ... مكلف لاكنه مزيانا
كناية وصح لكن الصريح ... ثلاثة الفاظ فيما استبح
الطلاق والفراق والسراح ... ليس مفتقرا لنية من الباح
لانه صريح مكة ان ظهرا ... لانه لنيت مفتقرا بكل
والطلاق كل لفظ يحتمل ... الطلاق وغيره
فان نوى فيه الطلاق وقعا ... وشرطها مقرونة لا تقبل

كالحق بالهلكي والجزء ... وحكم وبنت فيها جزء

والنسا فيه على ضربان ... سنة وبدعة مخصان

في ذوات الحيض واما البدعا ... اما الطلاق لحيضها فيدعا

او بطهر كان فيه مسها ... والسنة فحكمه قد نقضا

وضربه الثاني في قلبي سعا ... كذا ولا ست وهن اربعا

صغيرة وايسة والحامل ... والتي لم تر كان فيها اخل

ثم بتقسيم الطلاق لواجب ... كطلاق مقسم ثم حرر ندب

كطلاق ~~مستقيم~~ كطلاق من لا تستقيم حالها

كمسيئة الخلق فهذا حكمها

وثالث الاقسام وهو حراما ... كطلاق البدعة وحكمه قدما

ورابع وهو المباح حلالها ... كطلاقة لمازوجها

فصل

في طلاق الحر والعبد

فثلاث طلقات فيملك حرا ... ولو تحر وجان اماء كتله

وطلقتين للرقيق احدا ... ولو هما من حر او عبد

ومبعض ومكاتب ومدبرا ... كحكم من مثل ما قد ذكرا

ويصح بمتصل استثناؤه بطلاقه اذ اوصله بوقف قرائنه
ناوي مع لفظه الاستثني سوي بذا الكل حراوهو قنا
ولم يكن مستغرق للعدد ويصح تعليق لحر وعبد
ويصح تعليق بشرط وصفا كان دخلت الدار اوعتى عفا
بوجود بعض من صفات يقع كبعض ثوب قبل بشر
وقبل نكاح فالطلاق لاغيا ومطلق ومقيد في الحالا
خطاب لمن لم حد ولا قيد ومقيد فيما عقيب فعله
واذوت التعليق ان واذا متي وكلما واي ومتي ما حصلا
وارجع علا فهم لمرقوما ذي الصبا والجنون المصرعا
والصبا رمعدوقان امكنا والجنون معدوقان
والمرسد وهو ناقص عقله بعلة ومعتبث اصليه
ونائم وبالتيمن صدقا ومكره بغمة متحققا
وان يكن بغير حق اكرها ولا قرينة اختيارا نبها
تعد بستثني طلاق الا يلا ما كم يفيد علم حال
فصل في احكام الرجعة
خمس

خمس شروط الرجعة فيها حصول

الا تكون مطلقا قبل الدخول

ولم يكن مستوفيه للعدد ... ولا به عوض وهي الحرة

ولم تكن بمن تحت في العشر ... وعكسها الزوج

فبطلقة وطلقتين يملك ... بغير بينونة ولا استيفاء

شرط ولكن شرطها في العدة ... وليس لها على المبتوتة

وتكون معه على الذي قد بقيا ... من الطلاق وحكمها

وبعد تمام العدة بعقد جديد ... وشاهدي عدل ووليّ

وان يكون ثلاثة قد طلقا ... خمس شروط تمامها منتفيا

انقضا العدة منا ولا ... وتزوج بثاني وليدخل

واما به بدخول قدر الحشفة ... او هي في قبلها المتصفة

وانتشار شرطه بامكان ... ورابع بينونة من ثاني

وخامس منه فتنقضي العدا ... وتعود للاول بعقد

ويفارق الفسخ الطلاق ... لاسنة فيه كما ابرعه

واما رجوع وتثبت البينونة ... وتحل بلا زوج بعقد

فصل في الايلا

وحالف ان لا يطأ زوجته بالتزم الايلاء
او التزام والتزم بالنذر عتق وصوم او بشيء آخر
ان لا يطأها امدة مقيدا فوق اربعة تكون اطرا
و مطلقا او لا يكون مجا ان سائنة مهلة تمام الاربعا
وابتداء كذا لكل الاربعة ايلا ايضا حصة الرجعية
ان كان بالله اليمين بحنثها بالوطي ثم انه يكفرا
وبالطلاق ان امتنع من وطيها فان امتنع قضي طلقتها
طلقة ولا يزيد عليها وحيث زاد طلاقه لاغيرها

فصل في الظهار

والظهار يلتزم في حكم انتي علي ايضا كظهر امي
فان يقول ذا لكل المنفهما منه تلزمه بها الكفارت
سليمة من كل عيب مضرا وهي عتق رقبة مؤمنة
فان تكن بحر عن الاعتاق فصيام شهرين على الا

متتابعين في الهلال فما ... والمنكسر حسابه قدرها
على الثلاثين فان لم يقدرا ... شهرين مكملة يعطها للشهرا
مع المساكين ولكن جنسها ... من جنس فطرته على حكم بها
لكل مسكين فذا الظهرا ... والوطي يحرم قبل ما هو كفرا
فان يكون عند يجمع عجزا ... استقر عنده ما برئا

فصل في اللعان

واذا رمى للكاف زوجه ... بالزنا والنفي فيها لحصنه
فعليه حد القذف ان لا ان يتم ... بينه او في صفوريتها حكم
او يلاعن زوجه معذورا ... عند قاض كامل تكليفا
او نائبا الحاكم و بحكما ... حيث لا ولد فحكمها
الحاكم يقف لعند الجامع ... وفي خامسة وسنبجع
وان يكن في مسجد الحرام ... فبين الحجر الاسود ومقام
الذي كان لابراهم ... والمكان سمي بحطيم
وان يكن في مسجد المدينة ... فوق منبره تكون السنة
وان تكون المسجد الاقصى ... بلا عنان في محل الصخرة

وان تكون حايضة او نفسا او هي متحيرة لا حيا سا
وهي مسلمة بباب المسجد لو عنه وزوجها في المسجد
والكتابية يمنع نفيا حكم لعانهما بك في البيما
وقد كيث من هو مشهودا وبيت لكم ان يلعوس معدا
لا بيت اصنام الى الوثنية وما عدا بالله فيس موجا
شهدوا بالله هذا الحالفين بالله انني لمن الصادقين
مشيرا اليهما ان وجدت فيها او بيعي مني غايتا
لارفع نسبها للميزت اربع مرات وهي
بعد وعظ الحاكم يقولا وعلي لعنة الله ان كنت كاذبا
ثم في لعانه يتلقا خمس شروط لازم متفقا
ستوطد القذف فعنه ولا يجب
تعزيره ولا توقف بسبب
ووجوب حد لازم للزوجة مسلمة كانت او كافرة
وفراشها ازال فسخ العقد فرقة فسخ لا طلاق الا بدي
ونفي ولد ان نفاه وانه بنظره سبب لعن بلجة
فان

فان يكن في عقد وقت طلقا او هي غربا او هو شرقا
او صغيرا كان او ممسوحا لا حاجة في نيته المزوحا
وخامس تحريمها يتابع حرة ورقيقة في عقد
ولو اشتراها بعد ما لعنها في المسلك ايضا لم تجز يوطيها
والحد عنها يسقط ان لا كان تقل اربعة اذ كرن
ان فلانا لابن زنية وعلي غضب الله في الجملة
ان كان صادقا فما ذكرني واختها حلت له بالعقد
وان يبدل ما ذكرني واللعان في الغضب لم يكفي

فصل في العدد

والعدد قد يأتي اولى ربا عن الوفاة قبل وبعد سببا
ثم الوفاة تنقسم مرتبا حامل وحائل في البائن
فتنقضي من حامل بالوضع ولو من التسوية والشعر
ان كان من حمل منفي ولو احتمالا كالوطء الكفي
ان كان مما مثله لم يولد عدتها بالاشهر المعتبرا
وثاني الزوجان من ذي حائل اربعة مع عشرة متكاملا

وفاء الحيض من حيث طلقه
او كان الوفاء بقيء ثبتت
وبوضع حمل ان تكون حاملا
او حايل احوالها متفقه
فان تكن ذوات الحيض ثلاثة اقراء عليها تقضت
فان تكن في طهرها قد طلقت في ثالث الحيضات عنها
او الحيض او فاس طلقه رابع الحيضات ايضا تمت
وان تكن صغيرة او ايسه فهي ثلاثة اشهر تتوالبه
والثلاثة بالهلال اعتبر ان الطلاق طابق في اول
او باثناء طلاق كملا ثم ثلاثين وهلالا انا
فان تكن في الاشهر حاضه تراها وجبت والا فانتقلت
والذي قيل لدخول طلقه ليس علينا عليها وجبت
ولو مسها بدون الفرج فرون وطي فيها الحرج
ثم والامة تساوي الحرا ما ذكرا
لكنها في قرأها قد ابن بوضع حمل ينقضي
وبالشهور عدة شهريت

تمت

وخمسة بليالها هو شهر ... شهر ونصف ممكن التصوير
وان يكن شهرين او في بالا ... كما هو في الاقرا للفقه ما
فصل في العدة الرجعية
تجب للمعتدة الرجعية ... السكنى والنفقة كزوجة
وسائر ما لها من التكليف ... محتمة لا الى التكليف
وبائن السكنى دون النفقا ... وكسوة فالنفقة ملتفقا
وان تكون في نشوز باحنا ... او شزة بالعدت لا سكنى
الا اذا للطاعة قد عادت ... ولحامل سكنى ونفقة وجبت
وعند الوفاة ان تكن معتدة ... لا نفقة تلزم ولا سكنى بها
ولو مع الحمل واحدا وجب ... طول زمن العدت لا يحجب
وهو امتناع المرات من زينة ... ومن ملازمة البيت لغير الحاجة
ولا يجب تجنب الحمام ... ايضا ولا وطء ولا تحرم

ايضا ولا طيب كما قد ذكرا وعليه الوتب ثلاثة لا اكثرا
ويلزم المتوفى ان تلزما مكثا الحوف عدما
او حاجة فيها اخراجها ومكث العرفا لها قد يكثرا

فصل في الحيض

ثم اشرا انا نوجبه عقد وثاقا كل عقيقة نعتقه
ولوليد اما ان وصي شاة ان كانت او هي مسي
ولوهي قبل الشرا مستبرأه كان مستبرئة عن امراه
اورد عا بالعيب او بالقالة او بالخالي او قبوضت
او خوذ ذا لكل هو حدوث الملك رم استمتاعها للثلث
بالجهل او عدم علم قد عرضا في ذوات الحيض تلزم حيضا
او منذ ذوا الاشهر شهر او وضع حملها في الطهر
وبعد موت السيد مستولده لنفسها تستبرا مثل الا

فصل في الرضاع

وان تكون المرا ان قد ارضعة ثبت بلبنها ولو ابن الكعبة
ادهي حبة ومن وجا وغير من وجه تسعة مرجا

كان

كان في الشرط لي ولو صغيرا ثمن رضعاته على ما قد ذكرا
منفرقات واصل حق الولد او اكله جبنا فحر لا يرد
وغلطها بالهر في معناها حصل ولا يضر الشكل فيما انفصلا
ودون حولين وفي الولد واول الحولين من وقت
وزوجها من بعد بينا البنة الا كان بعد اللبنا
وجبر ان توفي الرضيع مرضعا واصلها وحواشي وفرعا
وكل ما هو كان حرم من النسب ومن رضاع كان تأبيدا وجب
والي الرضيع وفرعه حرمها والاصله وعبد حلله
واخوته من قبله او بعده حلا لها وفرعها من دونه

فصل في نفقة الوالدين

ونفقة الوالدين واجبة عينا للاصول على الفروع وعكسا
فالوالدون لهم تكن النفقا بزمانه وفرعهم تنفقا
لفرعهم بالفقر والصغر تجب او فقرهم وزمانة فلما غلب
او فقدهم وحبس فرعهم من خلل ولا يضر اختلاف الملل

وهي لازمة من الطرفين كفاية في صورة الحالين
ثم تسقط نفقة الرقيق وبهيمة كفاية تحقيق
والمرجع تكليفهم بالعمل فوق عادتهم بقدر الحمل
فان يكن نهاره مستعملا ليلا راح وعيف في الغلة
ثم تحرم حلية نجته ما يضر بولدها والولد
كالرقيقة غير الحدث ما وجد فاضلا من بعد ما وجد
ولد به يعول الغير الادمي ان وجد استمر والا حرم

فصل في نفقة الزوجات

ونفقة الزوجات واجبة بنا والشرط في هذا ان تكن محكنا
وهي على الزوج الذي قد ابرا مدا ان تلزم كل يوم مطعما
من غالب قوت بلدة الزوجين حتى الادقا في بادي منصفين
ان غلب قوت بتلك البادية والادم والكسوة بعادة تزيد
وان يكونوا معسرين لزمه مدا واما الموسرين ادمه
وكسوة الاعسار تلزم دائما كما لهم في الصادق اطعمها

وان

وان يكن متوسطا فبلزما مد ونصف مثل ما ذا احكما
وادمهم والكسوة بالتبين ما جرت في عادة المتوسطين
فان تكن ما فيخدم مثلها لازم لزوجها اخدامها
وان يكن في النفقة قد عسرا فلها عليه الصرجيح يسرا
وتنفق من ماله ويحبس ويتابع متى الذي عليه كفرا
او تقترض ويصير ما تقترضا ويتابع متى كما قد قضا
ان لم تكن تصبر لها فسخ النكاح ولو هو بعد الدخول يستباح
لكنه بعد ثلاثة بليالها يلزم القاضي بان يفسخ لها
كذا لها فسخ النكاح لجهلا بعسرها قبل ما هو بخلا

فصل في الحضانة

وان يكون الزوج فارق زوجته لكن له ولد صغير حضنه
لامه لانها فيه احق لسبعة عند سنين تنفق

وان تكون من الحضانة منعت لم يحبس الاب من عنه نفقا وجبت
ان حصل التمييز فيما بينهما يتخير بين الاب والامها
فان هما اختار فما وان لا تكن فخذ باحداها
فالحق دام للذي بالصحة ما دام خل عاقلا في الحالة
ثم ان شرطهما مذكورا سبعة بنى ساهن محصورا

مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر والمعلومات

فالعقل منها الحضانة في الجنوف

مطبق او به تقطع فدبلوف

وبعده الحرية لم يلزما رقبة ولا ده من بلوما

والدين لم يخص لطفل مسلم كافرة ليس التزام الحكم

وعفة وامانة لم تخصنا فاسقة وعدالة فتكفنا

في الطاهر والبحث لابد واقامة في صبينا

والاقامة واحد لم يضر وعلى في بلد اشهر كلي

فان يكن مسافر الحاجة احد الا فلم يغير حضانة

وان يكون مسافر للنقلة فالاب اولى هو اعلم

ومن الزوج ان تكون تحمل ولم يضر بحار بطفل

فان يكن اختل شرط منها فلا حضانة مثل ما قدمنا

كتاب الجنايات

للقتل احوال ثلاثة تقضي عمد محض ثم خطأ محض

وعمد خطأ تلك الاحوال ما بينها عنا وبانها كمال

فعمد محض وهو ان يعمد الى ضرب في قاتل فيعملا

فيلزم القود بسبب العمد وعمد رالحربي والمرتد

محقق

ويحق منه هو مسلم فان عفا ... دية مغلظة حالة موصفا
والخطا المحض كمن يرمي ... سهما لصيد صادر لمسلم
او صاب ذميا فتلزم ديته ... مخففة ووجه على العاقلة
ثلاثة من السنين موجلا ... كل سنة ثلث دية تحصلا
وعلى الفتى مثل دينار رتب ... اخر الهاء من اهل الزهد
ودية هم سنة تحلي ذو العضة ... كعصبة الجاني هي العاقلة
ان صد وزعه والثالث ... عمد خطا وهو فيما اتفقت
وهو ان يعمد الى المضروب ... بما لا يقتل كالقضيب
او قوده فيه وتلزم دية ... تؤخذ مثل ما قدر فقوم تخففا

فصل في وجوب القصاص

وللقصاص شرط تلزم اربعا ... منها البلوغ لا بما كسر يقعا
وان يقول الان كنت صبيا ... والعقل وهو في جنون ينتفعا
بل يمين صدق على نفيا قطعا ... هل في نصاب اقامة ان
ويلزم السكران كالمتعمد ... ولبى قاتله بكون الوالد
ولم يكن اقص من المنتفعا ... للكفر والرق على المنتفي

وكبير حرم في جمعة قتلا ... وذكورة بالبنوة والافضلا

وجماعة بواحد قد قتلا ... ان الملك فاذ بزا لكل تحصلا

شرط كل منهما الوالد فرد ... كان يقتله بقصد المعتمد

وكما يهم القصاص بهم جرا ... في النفس وفي الاطراف كان اعتبرا

كبالغين عاقلين احرارا ... مسلمين لا بكلب اجرا

مظلم بكيد يقتل به لم يقطعا ... طرفه في طرفه حتى ادعا

وبعد ذكر شرط القصاص ... سنذكر مشرة كما يلي الخاص

عمي يمنى يسرة بيسرا ... ولم تكف مثلا ولا منكرا

وكل عضو اقطعا من مفصل ... فيه القصاص دون ما لا مفصل

ثم شجاج رأسه والوجه ... عشرة قاصرة في جلده

كشفة شقا قليلا مثلا ... دامية منها يصيب الدما

وباضعة للحم تقطع في الخطر ... ثم المتلاحمة فيما تغوص

ثم السماق تبلغ جلدا ... بين لحم وعظمه منجردا

وموضحة لعظمه توضحه ... وهاشمة في عظمه تكسره

ومنقلة للعظم تنقله الى ... محل غير محله يحولا

ثم المأمومة ببلاغ ... وصول لها خرطة الدماغ

والدامغة

ودامغة تخرق خريطته الى
ام راس ان تكن متوصلا
ولاقصاص بغير موضحة جرى
لما ذكرنا من جميع الوشا

فصل في الدية

والدية ضربين حقا تاما مغلظة ومخففة فالاولا
مغلظة مايه من الابل بنت حقا وعشر بنت
ثم جذعا بعد حقا قبلها واربعين خلفة ببطونها
وابنا لبون ثم بنت لبون وحيث اوجبنا الدية انقدا
وبنت مخاض طفت عشرين منا ابل منه وجبت عليه فضا
ان لم يكن منها له في باديه وجب البدوي بقيلة
ان لم يكونوا ماذكرنا وجدا منا اقرب البلدان اليها
فالابل ان كان بها معروفا بكل ما مر تكن القيما

وقيل تنتقل الى اهل الذهب
او فاثني عشر الف درهما
وان تكن في الدية غلظة فهي من الثلث عليها زيدت
وتغلظ الدية اي تجاء في ثلاث مواضع منها

ان يكون جانيا في الحرم او لمحرم ذي الحقيقة محرم
او قتله في شهور الحرم والمسلم في نصف دية المسلم
واليهودي ثم والنصراني بثلث دية المسلم الاعلان
والمجوسي ثم الوثني ثلثان عشر المسلم بقية
وتكمل دية النفس بالتوقيف يبدو بواحد وخمسين ناقة
ثم الاذنين والعينين وفي البصر الصافي في الشفين
والجفون الاربعة واللسان نصفها اذهاب الكلام وذوقه
والنسر مع اذهاب المفصل بعد وضوحه والابلاغ بالعقل
وكل عضو يبس فيه المنفعة وخطم ذكر فحل والانثيين
كذا الكسر العظم حكومة واختص في منكاه بصلاة
وبجائفة الرجل كذا والجائفة حكومة في خفة قدر ثلثه
غرة دية العبد خمسة كسما والمعجز الرئة ووجه مثلها
ولدعي دية تزيد بالعلاج والدية حملة لدى ما
ودية حنين الحر عشر ثمنه يلزم في العبد فيلزم بالا
وبذكر عبد وانثى قيمتان وبذكر
اليهودي سلامة متاكده

وكل من ثبت بدية الحره قيمة في العبد فيه مناضر
ويشترط ايضا بلوغ الغرض ان تكون بنصف عشر الدية
وعند فقد العزة وجب الكل وهو خمسة ابعرها حصل
والجنين ان يكون قيقا عشر قيمة امه تحقيقا

فصل في القاء مه

وان يكون بدعو قتل قرناه لوث به في النفس يقع معلنا
فالمدعي مصدقا ان وجدا ٭ بعض القتيل مثل راس اوعدا
محله كبيرة منفصلا ٭ عن بلوغ كبيرة فعد جلا
اويلدت صغيرة اعده ٭ اوتغره عند جمع عهده
فالمدعي يحلف ايداه ٭ وما حلفه منهين يادا
وليس شرطا ان يوالي اقسامه ولو تخللها سقف او عا
بعد الافاقة البنا فيه ويعزل قاض واتحب استئنافا
فان يكون الى القسامة ٭ فالمدعا عليه الكل ما
اي الدماء ولم تجز للملك ٭ بقطع بعض الاصبع والطرف
لان سبب هناك لوث ردنا ٭ على الذي كان عليه العهد

وقاتل النفس المحرمة اعتمد خطأ وعمدا او شبه العمد
كفارة تلزم عليه بما ذكر عتق رقبة موصنة ممن قد
سليمة بما يضر بالعمل ان لم تجد فالصوم شهرين متتابعين
منتابعين بنية الكفارة وللدية يجب تتابع بالنية.

كتاب الحدود

الزنى والزاني علي ضربين محصن والبكر ذا الاثنين
فحد من هو محصن ان ثيبا بحجارة مقتلان حتى يسلما
لا صغر بل بهذا الحكما
ثم مائة جلدت للبكر في وتغرب العاما مسافة قصر
فاكتفوا الحد تاما في جلد لامن وصول لبانتها القصد
ثم الاول فبعد الجلد ولا يظر قبله والبعد
وشرايط الاحصان اربعة هيا
عقل بلوغ وطي والحريا
بل الصبي وذي الجنون يرجمان
بما يكف عند الزنا بين جمرات

خلو

فلا يكون مبعضا ومكاتبا وام ولد لحصانة نسب
وشرط من وطي يكون متيح مسلم او ذمي بنكاح صحيح
ومن به رق فنصف الجلد كمكاتب ايضا وام الولد
ومبعض ومدبر ومعلق نصف عام مثل ما هم يجلدون
ومن الي بهيمة يعزر كما او يدبر الشخص حدا جرا
ومن هو للاجنبية قد يزني فقد حرم العوامتا
والمعاجيم كل ما لا يبرى حد ولا كفارة فالتضرر
ولم يكن يبلغ تعزيره الجلد الا مر به الى ادنى الحدود
عشرين جلدة ولا يبالغ بالعصى والحر دون الاربعين لا يرى

فصل في القذف

وفي ثمانية فيلزم قاذفا ثلاثة في قاذف مكلفا
ولم يكن والد ان علا قاذفا ثاني وجه المنتقلا
لا حر يلزمه الوا وصيا ولا الذي يجهل نسبا
رحمة في مقتفا بالضم بان يكون مسلم لاذمي
بالغ وعاقل وحر وبعكس هذا احرى بالعكس

وعفة عن الزنا اعلاف ... لاحد يلزم ما ذا فالزاني
وبما ذكرنا علمت ان العدا ... بشرع رسول العرب ثاني جلدا
وار بعين لات رمي العبد ... وبواحد حر زنا معاند
بان يقول لم تزل حر ... في عمرنا
او بامه وجده ... او بامرأة وجد زنا
وهو ان اربعة ان شهد الزنا ... فالحد كان على الشهود
واحد فقط وبسقط بثلاثة ... معينا
او اللعان عند زوجة ... بعفو مقذوف وغاب البيت
والحد يلزم مرتكبه ... والحد يلزم مرتكبه حد امرد

فصل في الاشربة

وشارب الخمر ومسكر عينه ... يحد حتى شارب درجه
لاصبي وذي الجنون وجبا ... ثم ذمي وجاهل شربها
يكفي بعدلنا وجبنا العدا ... اربعين جلدت والعبد
نصف ما فاد اوجبا الحرب ... وثمانين بوجه نقمه
نابيه يلزم مرتكبه ... لاتقاء الخمر استباحه

فصل في السرقة

وتقطع يد اليسار فرجوع ... ستة معينة اولها
بالغ وعاقل بعلمه ... وربع دينار الذي يسرقه

او

او بدله فما يساوي الربع مما هو مستعمل في الشرع
وان يكن من حرث مثلي ... وبصحرى وسجد والطعام
اشترط قبض اداء امكانا ... او كان في حصن احاط العاد

فحرر انه الحيسة والشياح عرجه الزار بتعليق البقر
اما الشعبية في بيت الله والسوق والخانات حلل بحار
واشترط فيما ذكرنا منعا ... ومخزن لحلي والنقل شيعا
ولم يكن ملك ولا شبه به ... لم يقطعا في ما اهل غير
ولا بسرقة عبد مال السيد ... مكاتبا ومبعضا كالولد

فتقطع اليد التي هي عنا ... من مفصل الكوع كما ضمنا
وتقطع اليد الذي هي سبا ... عا سرقه ثانيا معينا
وان يكن ثالثا قد سرقا ... يده اليسرى على ما سبقا
وان يعد لها للمفصل ... فرجله اليمنى تكن من تفصل
فان يعد سارقا قد سرا ... وقيل يقتل وهو قتل كرا
تحبه للقتل مع الصبر ... وهو هدا معنا سلف ذكرا
والمال يشتفي شهلوته جل ... ومن اليمين دون قطع فيصل

ثم يأتي الرديف كما قال والرديف القطع دون المال

فصل في قاطع الطريق

ثم قطاع الطريق يقال اربع اقسامهم تنقسم

هذا قتل عمد او عمد وانما قتل في مكافيه كما هو حد تعلم

وانهم مع قتلهم اخذوا مالا وكان تقاب السرقة بالكمال

قتلوا وصلبا بعد القتل ايضا بعد صلبا اخذوا المال استوجبوا

غسلا وتكفينا صلاتا حتما وثلاثة ايام صلبهم معلما

وثالث ان كان اخذوا المالا فالقطع فيهم لازم وموالا

فيد اليمنى ورجل اليسرى وفصة وقف عليها صابرا

ان كان عاين الاخذ راجع فالحكم ايضا مثل ما قد ذكرا

وان اخافوا الطريق فقط في الحبس لو حتى يموت او يجزا

في غير ما قضيهم ومذهوبا قبل ظفر بالحدود يجلبنا

عنه الحدود بكل حال سقطت قتلا وصلبا ثم قطع ما

واخذ مضى في حقوق الله كالزنا وسرقة استيفا

فصل في الصيال

والصياد

والصبيان من هو قصدا اخذ مال الغير ظلما واعتدا

او على مال وبضع ايضا في الرفع عند البعض عنه افترضا

وجاز عند الاولين يقاتلا ولا ضمان عليه فيما قتلا

من صائل وبهيمة حيث ولا كفارة تلزمه فيما فعلا

ولو صلا عبد على مالكه وهو مغصوب فلم يبله

غاصب مثلا اذ تسورا لكن يضمنه قاتل مضطرا

الى الطعام وما كل اذ فقد عن الطعام بالنقود نلزمه

وراكب لدابة في فعلها ائتلافها في فعلها او في فعله

وسايق وقايد او مستقبه والصغير حكمها مثل الكبير

بشد طيب صاحب فعله مولدها التابع لهما معا

بشد حايد باقيا بالولد او يقصر مسلفا او معتدى

ولا ضمان بيف لها المشهد دون علان فالتقصير ثبتا

ولا ضمان لمعلمه وفصده ميتتا وكذا بصاحب ثبتا

عدم الضمان في وقوعه او مرض كذا كافي ريح شديد قد عرض

وان [illegible] خلية مستفردا وكان ذلك الوقت فيه اعتدا
ضبطها نهارا وليلا ضمنا ما اتلفته من جميع ما عنا
ما لم يقصر صاحب المتاع وصاحب البستان والزراع
وكل ما هو كان منه عمدا اتلاف ماله فيضمن بلا دا

فصل في
السقاة

والكلمات وفقه الاسلام مخالفين طاعة الامام
فيقاتلون في شروط ثلاثة احدث الشروط انهم في
وفي شوكة بقوة او كثرة ولو تحصن فيه يمكن منعه
او مطاع كان فيهم منعا ولا يفيهم فكف يقعا
وليس يمكنه امام دفعهم الا بجمع الجيش وبقاؤهم
او هو يحتاج بذل المال لرجهم او انتصاف قتالهم
ان افرد وايضا وبطل ضبطهم ليسوا بقات بل بما قالوه
وثاني عما قبضه الامام مع عدله لا ظلم ليس امام
اما بتركه الانقياد للامام او منع الحق حيث قرار ام
بعد توجيه الحقوق قاوديا عليهم بقصاص او مالا
وثالث

وثالث بانيكون تاويل سايغ وهو قد يجتملو تاويلهم
بحيث يعتقد وجوان حرابهم على الامام بسبب من
او منع الحق بلا تاويل معلوم ركان او مجهول
وكل تاويل خلاف السنة والكتاب مهانا وبغيت
وشرط تاويل يكون فاسد وليس بقطع في فساده
بل يعتقد فيه جوان خروج كاهل صفين وماذا يدعو
فاسيرهم لم يقتلا ولم يقتفا ان لا يكون على الجرح
ولا يقاتل مدبرهم ولا ما لهم يغنم وماذا حصلا
واسيرهم لم يلتفا حيث الهيب واما تو العبد زمن الحرب
حيث لنا يظهر حقيقة الفقد من حريمهم ايضا وعدم العود
ومنا ايضا ما اخذ نا من سلاح وخيلهم والمال حيث لا يباح
لنا بكل الحدث استعمالها والاجرة تلزم على احوالها
انهى فاستعملة ولا لنا ان نقاتلهم بنار منتنا

فصل في الردة

والردة انا نكر وجودا واحدا
او عن الرسل مكذبا

مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر والتوزيع

او حلل ما كان بالاجماع
محرما مثل الزنا وبدا

او حلل الخمر وما في اطعنا منا قياس كان في حكم الزنا ع

او حرم ما حل بالاجماع كالنكاح وبيعنا وجماع

استثنى ثلاثة ان تابا سلما والا فقتله قد وجبا

وعزرا من قتله غير الامام وقتله في عنفه ضرب الحسام

لاسر جيم كالعدا وبالحريق لكن حد نسيد قتلا الرقيق

والشرط فيه ملكه المختار وفي مقابلنا قليل يقبرا

وانفسله ولا تكفينا والصلاة عليه لا تجزينا

فصل في من ترك الصلاة

ثم من ترك الصلاة تخودا ومن تركها باعتقاد وجوبها لوجوبها الحكم حكم الردا

قتله حدا كما ذكروا

انه يريد والغسل والتكفين والصلاة عليه والتدفين

في مقابلنا وهذا قد وجب وكل حكم المسلمين

فصل في الجهاد

والجهاد واجب ولزما بالشروط السبعة المشترطا

ملم

مسلم وبالغ وعاقل حرية ذكورة لا مشكل

وصحة لا من به اعلال ومن هو ذو وطاقة القتال

وبعده الاسر من الكفا هو على ضربين في الاطفال

ضرب بنفس السبي ما وقعا وهم النساء ذهقا

ثم والخنثى كمن النسوان وذي الجنون وسائر الصبيان

ولا يقيس في نساء الكفرين زوجات كن في نكاح المسلمين

وثاني الضربين لم يتفقا بنفس سبي ان يصير ارقا

وهم الرجال البالغو الاحرار العاقلون كما تقدم بادي

فالامام مخير فيما يرى بالامور الاربعة العربي

وحكمهم من بعد استرقاقه حكم الغنايم ثم ثاني

فقتلهم لكن بضرب العنق لا بصلب او غرق وحرق

وثالث امنه خيه بالمن بانه يخلي سبيلهم الا

ثم رابع خيه بالمال يفديهم فيه كما او ان

ثم يفعل ما به المصلحة للمسلمين من ذوي الاربعة

ومن هو قبل الاسر اسلما لماله ودمه قد عصما

كذا كل الاصغار من اولاده اسلامهم حكم بتبع الامه قد ذكرا
والجد يعصم ابن ولد حفدا كما اب لا الذي
وان يكن كافر فذ سلما بزوجته لو حامل لم يعصما
وانها في حال سبي وقفا بنكاحها من زوجها ينقطعا
ويعصي حكم بالاسلام بثلاثة انبيك في انظام
حيث منا ابوبه سلم واحدا وبالغ مجنون او هو جدا
فيعم من بعد البلوغ كما يصي والكل في التبعية اطلب
او يسبه سلم منفردا عن اب وامه او جدا
او هو في دار بانفرد وحدا يقيدا
ولو سبا كانت اهل الذما لقيطا في الاسلام تبعا
فصل في اولي دار الكفر وفيها مسلما
السلب
وقاتل ايضا قتيلا يعطى سلبه من غنم ما يشترط
من امام وهو شخص مسلما لكان ابنا او فذ كر عما
سمز اك عبدا او صبي كانا لا محرما او مرجفا او خانا
وهو شياب من هو قد ومرسيه ايضا وما يتصلا
والله

والة الحرب وما قد ركبا والحق ثم ما بغى السلبا
والفيئة بعد ذا لكلتيهما خمسة اخماس وجوبا نقسما
فجملة الاسهام منه ايضا خمسة منه بعد عشرين اوفى
فاربعة الاخماس تقطع اصلا لشاهد الوقعة وان لم قاتلا
شرط بنية يكون مقاتلا وحقه بعد انقضاء حصه
فللفارس يعطى ثلاثة اسهم سهمين للفرس وحصة سهم
ولم يكن بفعلي سعى للوجه ولم يقم معه خيل لمعدا
ولم يحل سهم لاسهم عمى الا لمن فيه شفا وخرسا
مسلم وما لفاد عاقلا حرية ذكورة فيمن حلا
فان يكون اختل شرط منها كان رضخ من امام فلها
والرضخ في الغنائم قلا لكن لقدر السهم ابتكلا
والخمس يقسم خمسة منعدا

خمسة لخير المرسلين محمدا

للصالح بعده يصرفا الخ للمسلمين اكتفا
ثم ذوي القربى فسهم الثاني لهاشم والمطلب يا

ويستوي فيه الفيء والغنيمة

لذكرهم ٭ لاثنين التخيير

ابو ثور وعبد الملك منا في

وعبد شمس عنا الاوصابي

ثم سهم لليتامى يعطى منه ما ابوه للبلوغ فقط

لا يتيم كان منذ ذهبا ولو له جدا وليس غنيا

ثم سهم للمساكين كما ابن السبيل بان ذا متقدما

فصل في قسم الفيء

والفيء ما يوخذ من الكفار بلا قتال ولا ايجاف كالعشر

كهدية في امهم ومن المتاجرة وجزية تجب

وما ذهب عن الورثة وما لمرتد وما قد حدثه

بليل نفس كان من الحربي

وما حمل عنه وارث ذمي

وما ذكرنا فيه يقسم خمسا

خمسة كقسم محتما

ملى

لمن لهم خمس الغنيمة صرفا واربعة اخماس ايضا تصرفا
لمقاتلتهم الاجناد مينعة للقتال الباد فا
من الامام تعين متفقا وهم البد يراد الذي مر سبقا
بعد انصاف كانا بالكلام ايضا وبالتكليف بالاحكام
حية وصحة ايضا كما واربعة الاخماس عليهم تقسما
على قدر الحاجات يعطى والحق على حالا تم لزم الامام
وعند الذي كانت له نفقتهم والحاجة المحتما
لهم عليه كفاية والكفي كذا مراعي رهان والامانة معا
والغزاة الرخص ايضا ولفاضل جاز الامام وقعا
في مصالح الاسلام وكان كل الامام
ما كان يصلح في الحصون التغور من شراء سلاح او خيل وحمول

فصل في الجزية

خمس شروط في وجوب الجزية
البلوغ وليس يلزم صغير
والعقل ايضا ليس تلزم في الجزية لكن ايام الافاقة كوقوع

حرية ايضا فلا حاجة العبد مبعضا ومكاتبا او سيد
والذكور لا على الاماء ولا على الذي مشكلة
وخاص من ذو كتابة اي كما ليس معدة ثم والخنثى
ولمن شبهة كتابة وتقدما لما فيه شرح وهو
قبل نسخ او شككنا بوقته وللذي كان احرار
منه الذي علم كفرهم كتابيا واخاه حيضا من الوا
ولن اعمه تمسك بالصغر كانت لاجوالهم شاهو
ولن اعمه تمسك بالكبر ولما ذكرنا يقتضي بالكبر
ثم اقل الجزية دينار ويلزم كاوا
ايضا ولا حد لاكثرها على ومنعه باقتاء حو
او به دينار وعليها كما
اما منا في حال عقد طما
وبعد عقد جاز بعاضه
وكلما عقد له يلزمه
وحيث فقر صار في ذمته مثل دين كان في تسليمه
ثم

ثم من المتوسط دينار ان ... ومن غنى اربع حكم البيان
استحبابا او هما سفها ... فلا مما كسب الولي تراى
وعبرة الايسار والاعسار ... اخر الحول على الاخبار
ويجوز ان امامنا ان شرطا ... على الغني ضيافة والوسطي
ان رضوا فيما ذكرنا بالتعين ... لمار رمن مسلم ومجاهدين
لكن الضيفان يذكر عددا ... وقوق الغلة يكوف مزيدا
وبينهم يتوزعون الالغا ... بتفاضل او بالتساوي فكفا
ويذكر المسكن لهم كلية ... او مسكنا فاضل لهم عن حاجة
ثم جنس طعامهم والادم ... وقدرها ايضا بكن مخم
لكل منا ثم علف دواب ... ليس ذكر الجنس منه بواجب
ومطلقة بحمل على غالب البث ... بل ان اذكر فوق او شعير بين خيارا
وما ذكرنا فاضلوا عن مقدر ... جنسية من بعد وصف واي
وعقد جنسيتهم تقضي اربعا ... ان يعد في الجزية على الغني
ومنهم ترخذ بقدر كفانا ... وليس تاخذها بوجه اهل الغنا
واحكاما تجري عليهم بالتعين ... فيفهم ما اتلف المسلمين

نقاتلوا حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون

ولم يكونوا يذكروا الاسلام الا بخير لازم الاكرام

فان طعنوا في ديننا او ذكروا ما لا يليق بالنبي عزروا

او بعضان فقد محضا وان يكن شرط فقد نقضا

ولم يكونوا يفعلوا ما فيه ضرر للاسلام في جانبه

ان لا يزيدوا من على عوراتنا ويطلعوا ويجاسوا حديثا عنا

وبعد عقد الذمة فيلزمها المسلمون اكف عنهم حتما

نقاتلهم ان لا تمنعهم عندنا في بلدنا او انسهم بجوارنا

ان تكف عنهم الجزية وذا وجوب بالذي ذميا

ويمنعوا من تقيهم لمسلم خمرا ومن حنزير منع اللحم

ويعرفوا بلبسهم غيارا وقوق مركب يجعل زنارا

تكن اولى بالبيعة والدهر وبالجوس اس دوا حمصا

وفي النصارى اذرق ويكونا فوق كتف لا تذكرانها

وتمنعوا من ركوب الخيل خسيسة وتنزل ومن حمل

ومن حمل ليس منع قطعا ومن كماع الشرك حتما منعا

كتاب

كتاب الصيد والذبائح والاطعمة

يحل صيد ثم ذبح ما ... وما ذكرت سائرات الخطو
فكل مقدور عليه وجبا ... ذكاته في حلقه واللبا
واللبة هي اسفل للعنق ... والحلق اعلاه بذا الكل موفق
هذا الذي في البر اما البحر ... بلا ذكاة حل مصيده
وغير مقدور عليه حلا ... بعقره بمحل من هف حصلا
والذكاة لما لها في ار ... قطعه الحلقوم والمريا معا
وثالث ورابع من تلي ... وذبحي واما الاولى المجزي
ولا يبين قطع غير الودجين ... مفحتي العنق استبار قرنين
والاصطياد جايز في كل ... جوارح معلمات تحمل ما يرى
من السباع مثل فهد ونمر ... والذيب والكلب وقس
وجوارح الطير كباز وشغر ... وقس عليهما في الطير
ولها شرط اربع منحصل ... ان تكلوا بزجرها ان زجرا
وارسله فاسترسلة ان قتلت ... لم تكن شيء من الصيد كلت
وما ذكيناه يكن مشكرا ... في الطيور والسباع المعتبرا

فان يكن اختل شرط منها لم تحل صيدت ما فتنها
ان لم تدرك حياة تستقر ثم بزكا مثل ما هو قد ذكي
والحياة المستقرة تعلما بعد قطع الحلق ومرساتهما
حركة شديدة قد فوجدا وستهي في الصيد مثل المقتدا
كالذي فيه حياة تعلما لكن لنفسه من مذكيها
والذكاة بكل ما يجرح تعا الدماء والظفر وباقي العظام
من مسلم ايضا ومن مسلمة لا الس والظفر وباقي
لا مجوسي ولا وثني اوكتابيين وكتابية
او مسلم حمه ذكاة واحتيا ولو هم اشتركا مع الكتابي
وقد عاجزة ضاحكة
وتحل بالكل وجنين ركا من ميز تذكية بالمعا
والجنين ذكاة يذكات امه حل جلا علا حب
لانه جزء من الام ادرك وان وجد فيه حياة ذكي
وكل مقطوع من الحي حرم كميتة الا الشعر مما قد خم
دون شعر محرم بالاكل للبس وشعث المنفصل
فانه حلا والادمي واللبن منه حلا لتم
وما

فقال

وما استطابته العرب فهو حلال الا الشرع بحرمته
وكل ما ذا استخبثته العرب فهو حرام اهل نزوح خصب
وطبيعة سليمة وذهنا وما ورد الشرع بحله فكلفا
لا من احتاجوت واهل الجدب ولا فاوقات الضرورة تحسب
ولا الجلاف البوادي شبعا وباشبه نلحقه قبل ان ينجعا
وتشرب الحرما يتعلدا بين مالكود وغيره ابدا
ثم يحرمه ناب فتوك به على الغيب فيعدي ويفتك
كالنمري والاسد كذا الفيل والذيب طالذيب وقس تفصيل
ناب اوي ثم والخنازير او عاش بر وبحر كالحمير
وفيها الطير ماله مخلب كالصقر والباز كذا وغراب
ويحل للمضطر وهو من خاف منه قلة الاكل لمرض او تلاف
او انقطاع عن رفيق الكلا محرما ان لم يجد ما حلا
فحينئذ الماكول من اللحم علي الحرمة تكتسب بالعدم
وميتة غير الادمي عليه لا كنيحرم بلحمه اكله
ان لم يكن يساغ الا بعجنه جاز طبخ مثل ميتة عينه

صح

وكافر ما مسلم فيمنعا ... ومن بغى ليس يوكل قطعا
ومن له وقف يوجد فيها ... كما ذكرنا قبل اكلها بحرما
خصما
ويجوز للمضطر قتل ... من عليه له حقوق اقتضا
ولو بلا اذن الامام كما انا ... وقتل عبد صمم على زنا
وجاز يا كل من جميع المأكل ... ما يسد به رمقه القاضي
وعيشا من بلاد كان جلا ... لكن قطوعي يراه اصلا
السوكد الحاد الملوضوح ... وعاش في البر حيث الملبوح
وجاز قطع منكب النخل ... بلا كراه وهو حيث
ومنه دم حلل كبد وطحال ... وان يجع لم يجيبه حلال

فصل في الاضحية

وسن ليوم النحر اضحية لنا ... فتلاثة التشريق بعده
معلوحت كفاية وتكفنا ... من واحد عن اهل بيت تشرع
من عاقل فبالغ ومسلما ... حر وبالمنة علينا تلزما
وباذن سيده المكاتب فعلا ... وتراحها للفقير جعلا
وقف لنا عن اهلية تكفي ... لمن له نفقا بوجوب وصف
وبعوته

وبعوض الذي علينا نفرضها
او جعلتها اضحيتك هديا
او ذكرها اضحيتي وبينا انه لا يزول ملكه عنها او ظفر منا
بطول لازمن الفتك رضاها
ولعسير من الجمعة وسواها
ثم جذع الثاني يكون اصحيا من الرسنة طعنة ثانية
وشبه المصنف بين ذكر ثانية طعنة كذا لكن في البقر
وخمسة في الابل لكن طعنا سبعا بسادسة ذكرا وانثى تجزئا
وفي البقر والابل اكتفا ولو ضحى بهما بهيم متعها
كما في متمتع وهما في البقرة وعبها لا عشرة قوائما
والشاة افضل من مشاركة البقرة
والخامسة في العاشرة ان اتفا واعلى الانواع جاموس فبختي
ابيض وما بلونه ثما فعربي ملفق ومفضل بالون
واربع في الاضحية المرجحنا ثم السمينة في الجميع مغلبا
وبينة المرض كذا العرجا عورا وعي جاء بينا
والا يضر بيسير ما هو وهنا

شر والجنون والمكاء وما بها جرب وان هو فلا
كحامل وقريبة الولادت ولا يضر قطع بعض الضحية
ايضا ولا تتبع لما اكل
بعدها مثل العيب الظاهر
ويجزئ الخصي وكسر القرن الا ان يقطع الذي ينبت اللحم والاذن
وبعد طلوع الشمس يوم النحر يكفي وخطبتين القدر
وقتها خلو لكن بينهما الخ الشرع بعد الخطبة
الى تمام عشرتها بالواضح
التسمية ثم الصلاة على النبي وتستحب خمسة بالذبح
وطعنها اللبة يمنة تذبا وضجعها للايسر
ورجلها اليمنى فلا يطعنها وبين ثفنة وتكتب بصفحة العنق
ووجه المذبوح نحو القبلة وذابح في ذبح فوق الاول
والرابع التكبير قيل التسميا وبعدهما ثلاثة في الاضحيا
والرعاف الفرد قد جلا لكن من المنذورة لم يكن
وكلما هو كان في معناها كقبل ذبح صحيا تماما
والاكل والاطعام من منذورا جاز بعد بعد ذبح المذكورا
وشرب

ويشرب لبنها منه ايضا واجارته منها فامنع فحصنا
ويغيب من يجاز يستعملها واعارة والطلب منها
حمد الذي فيها نظم كلا ثلثا على العقد الى يحمدا
والمعتمد منه بعد اكل يحمد كلا ثلثا ويتصدق بثلث فدبي
ويندب منها دكة اهلا تصدق بتحليها وليا كلا لك
منها لغيمات بها نبها والاكل منها سنة بقي ذا

فصل في العقيقة

وتستحب عقيقة للولد يوم سابعه يوم المولد
وقبل تمام الحكمة ان علمها باقي كما فيه خانا
ان لم يكن ذا الفقر عنه صوما والا بعد بلوغ تخيرا
عنه الغلام نوع شاتان والشاة للانثى كما بينا
ويجزئ الغلام نلحقا الانثى هنا سمعا بها او بقرة تحقا
وطبخها بالحلو سنا للساكين وفقرا طعما
ورجلها نلقا له يعطيها من غير طبخ ولا يكسر عظما
ويحمل الحلق لوجه في غدا برطب حيث مر قعدما

ان لم يكن ثم ولا رطب كفا ما كان منحلو على ما وصفا
ويجوز تصحيح ولو هو فقدا قبل وبعد السبقة المحللا
ان تقدم انثى ولا ذكر ظهر امر محتمل لانثى والذكر

كتاب السبق والرمي

وعلى الدواب تصح من سابقا
على الجمال او فخيل اتفقا
وعلى البغال والحمير في القبل
لا على نطح الكباش اذ الحمل
ولا على بقر كذا وسباحة ولا هرائش ديوك
ولا على رجل وشيل الحجر كان لحق بغير عوض فاذ
والمناضلة هي بالكما شرط كون مسافة تقل
والرماح والمزاريق اعتبر والمسلات كذلك والاز
وهي حجى كان مد يده المطيق او بقلاع كذا والمنجنيق
وكلما هو نافع بالحرب عقد المناضلة بها مقصود
وعدد ضربه واحد بجزه حتى اذا سبق البريده

وان يكن سبق اخذه الثاني وباطلان اخذا ائتناف
ولن يكونا سبقا ما قد جعلا لم يعن حتى يكن محللا
فان هو سبقهما فيقنا وان هما سبقا فيقنا
كتاب الايمان والنذور
ولم يكن ايمانا ينعقدا الا باسم الله حقا عبدا
كخالق الخلق كذا بالصفة كقدرة الله وعلم علاه
لكن بالحلف لا ينعقدا كالنبي وبعثه لو قصدا
من يكن حلف بصدقة ماله حبا فيما هو خطابه
بينا انه يصوم ويلغزا وهو بيمين عينه والنذر
ولم يحنث بلغو يمينه بسبق لسان عند فقد
وحالف لا يفعل الشيء كفا تقييده لفعله عنه نفا
وحالف لا يفعل الشيئين لم يحنث في واحد
وليس يحنث من يحلف بالي الا اذا اوجبت جميع
او قال لا هذا ولا هذا ولا يحنث في كل له يفعلا

ولا على فعل مباح يلزما ولا على تارك لما قد قدما
كقوله لم آكل اللحم ولا اشرب اللبن وقس عليه ما لا يحصلا
وقس عليه عكسه بالفعل في الحالتين عقده من باطل

كتاب الاقضية والشهادات

ولا قضا لابليه الا من به خمسة عشر فصلا
الاسلام لابليه من كفر ولا على كفار قضاء هم لنا
لا كنه ما فيه جرة العادا ينصب ربانا ان يكن تقلدا
وليس يلزمهم ما هو فيهم وحكمه لم يمضه فيما حكم
والبلوغ ثم عقل ايضا من عكس ذين يستهل
ثم الحرية لم تحصلا من رق فيه او فيضا قد جلا
والذكورة للرجل من انثى وقس عليها مشكلا
وعدله جعل انتفى للفسق بادن ما فعله فاطل
والعدل الذي يجب منه فاسق وبيانها يا فتى قد بينا
وكتاب والسنة انهجها وآيات الاحكام فاتبع
وخطها عن فطنة لم يخب ولا حاد عن الحق يكتب

ومعرفة الاجماع منحل وقد منا من المختار للمخالف
معرفة في اختلاف العلما اجد ما مشا وفيه يحكما
ان يكون عارفا في طرق الاجتهاد لما به متعلق
والفظ منه لسان بالصرف والنحو ولغة ادب
وفي كتاب الله يكون مفسرا وبنهج الشرع حاكما معتبرا
وان يكون سميع لا من صما ولو بصياح حكمه قد عما
وان يكون بصيرا لا من عمي وجان اكون عندهم ايضا
وان يكون كاتبا اوكنه مرجوح هذا ليس شرطه متفقا
مستيقظا لا من هو اونظره وفكره ما اختلا
وحيث منا سرط بالفظا فصل لي اداء متوفا
يتجنب بوسعا بلد بينه لا في محل يارن لن تجهلا
ولا حاجب دونه للرجي وليس يقدر للقضا بوجب دا
فانه يكره ان قصر في وان عرض لا باحة حيث
للصلات وعند الحاجة او يستفل به لحكم واضح
وان يلوح في امور ثلاثة بين خصمين فمنها طاعة
والتوبة

والتسوير في مجلس كلام ... لكن يجوز الرفع في الكلام
وفي دواخلها الذي عمها ... كذا الكل الخمسين كما اولي سلا
وللهدية لم يكن قائلا ... منا اصل عمل حيث قلة عشر
حج ولن قلة وهبة و الزكاة ... وضيافة وصدقة والقاع
وللقضا يجزن عوامع ... عشرة منها العفص الواقع
وبعض مر وقال ان احجه ... عن استقامة حاله حبه
والعطش والجوع ثم النوم ... المفرط فهو لا للة
وحبه وفاحه بالعارض ... مفرطين ثم وقته الماض
وحيبه كاه معا فح الاحتبا ... بول وغائطه بالحا الحيا
والنفاس شم عوقة الحر ... ووقت ب دوظا بطوه
من هذه الاحوال ابضا غبها ... سواء خلقه فذكرها
وملة عليه الدعوة لم يسيلا ... حج يكون المدعي قد كلا
فان اقر من عليه الدعوى ... حكم به للمدعي وبوعا
وان يكون له ادعاه انكرا ... فليكن للمدعي قد ذكرا
هل كل من ينبه من شاهد ... واحد معه يمين يقتدي

ان كان الدعوى بذكر ثبتا مع تعيين لا عين ومهما يدعي
وليس للقاضي تحليف قطعا الا بدعوى المدعي فيما
وان يحلف قبل ما هو سيلا ليسقط كلفي ذوا الاصلا
كذا اذا حلف الذي هو مدعى قبل سؤال الحاكم لكنه
ولم يجز لقاضه ان يعلما الا بطلب المدعي فيحكما
ولا يلقن قاضيا للخصم حجة وتفكر والفهم
لكن يجوز لقاضي يسكتا للقتل عمدا او خطا او كيلا
ولا يفهمه كلام المدعي وهو هنا في الخلوة اقوى
ولا تثقبن بالشهود منقطا لكنها من عدل تقبل بحثا
فان يكون بالعدالة علما بما عليه قبولها تحتما
وحيث علم فسق من هو شهد وعليه واجب ان لم يجد
وان يكن لا علم الحاكمين يلزمه كتبه وقبل الجرح
وليس تقبل من عدو ان شهد على عدوه ولا لوالد من ولد
ولا من الوالد الى الولد لكل في الحالين يحي عليه
ولا كتابة قاضي لحكم ما هو عنده قد قاضي

ان لم يكون

ان لم يكن شاهدين يشهدا بما هو فيه صحيح او عدا

فصل في القسمة

ثم شرط القاضي سبعة مسلم بحر نا من كفر
والبلوغ لا صبي كتفا والعقل لا مجنون بل من كلفا
حرية كونا وقدا لا وبالحساب منتهى كما لا
وان رضوا شركا فيما شطر لما يكن عليه لما ذكرنا يفتقر
فان تكن بالقسمة تقويما لا بد في اثنين فهو ما
وان يكن شركة طلبا لا لقسمة ما مس فيها ضررا
لزمت اجابة واما الضرر مثل حمام صغير ودار

فصل في الحكم بالبينة

وحيث وجود بينة مع مدعي حكم له الحاكم بها وعي
ان لم تكن البينة لديه فالقول قول المدعى عليه
مع اليمين فحيث انه لكلا ردت على من كان مدعى اولا
فيحلف ما ادعا ٥ مدعين او دين على شرا
واذا يكون مدعيا عالغبا فالقول قول ذي اليد هو يمين

وان تكن اليد باليدين تحالفا وتفاسخا باليمين
وحالف عند فعله تغليبا ... تفاوضا فحلفا لحلفا ابتا
وحالف عند فعل غيره ان لم يكن ... اثبات بالقطع وبالنفي يكن
وان يكون حالفا للنفي ... بنفي علمه تحلف بالكيفيه

فصل في شرط الشاهد

والشهادة تنفذ ممن ... شروط خمسة ابتدي بالاولى
فلا تصح شهادة من كافر ... على الذي هو مسلم او كافر
والبلوغ فقد صبي بطلت ... ولم ير الهف حين انها ردت
والعقل لم تنفذ من المجنون ... حال جنون لاتحال دون
حرية عند فريق ابطلا ... مدبر ومكاتب وموجلا
والعدالة لم تكن من فاسق ... والعدل من هو غير فاسق
وملكة في النفس تمنع اقترا ... فسقا وخوارم المروءة
ثم شرط عدالة الانسان ... خمسة ابين بكلها بيان
ان يجتنب الى الكبائر ... والواحدة منها مع تكرر
كالزنا ثم قتل النفس ... يقبح حقوق كذا احد الخمس
ولم

ولم يكن من على القليل مصرا

من الصغائر بالكبير الكبيرا

وان تكن العدل موصوفا بالغضب فلا يكن في غضبه منتهك ريبة

ناطق منتفظا من ذي الفهم له صون شفة لا متكلم

متخلقا بخلقه الا متخالجا زمانه وبه ذا حالي

وان يكن من شيمه لا متفضل حسن سفيه حلمها بالباطل

والحق في كلتهما ضرائب حق الالاه وحقنا فالثاني

فثلاثة حق قضا منفردا احدها في شاهد متقصدا

وهو ما لا منه ما لبضعه وعليه تطلع الرجال وشهادة

كالحدود طلاقه والرجعا اقراره يطلق بعتق قيدا

ووكالة وحوالة ثم وصيا وشركة وقراض وعارية

وشهادة على شهادة ان اتى ثبت العتق دون الولاية منهما

وضرب يكفينا به رجلين او وجه الرجل وامرأتين

او شاهد ويمين يذكرا هذا شاهد بما يقبلا

وهو ما هو كان مالا يقصدا دينا وعينا او منافع توجد

وضرب لا يقبل الرجال او رجل واحد او امرأة
او نساء فيه تكثر فيها وهو الرجال عليه
كحيضها ورضاعها وكلام الولادة وعيبها ليس
واما حقوق الله وهي ثلاثة لا تعلق لها كالانسوة
احدها لا بد فيه من شهادة اربعة
ذكور عدول ناظرين
وان تكون شهادة
وان تكون قد اخبر بالزنا كتابة عدلات فيما
ثم والثاني فيه يقبلا شاهدان كاملان عدلا
كشرب خمر او قطع الطريق وقتل ردان وقطع السارق
ثم الثنتان فيقبل رجلا بعدالة مضاف بشرط عدلا
وشهادة الابن قبل ابيه
والنسب منه وعليه
كزنا عتق او لا فيما
كل الحق ثم مشهود به قبل
قولها لا استفاضة ان تكون

لا شهادة من هو قد جر نفعا لنفسه فعاد دافع ضرا

كتاب العتق

يصح عتق من كلف جائز التصرف معلق ومنجزا
بالصريح كعتقتك او انت حر او انت الحر بكل
والكناية مفتقرة لنية لا مكاتب فقليل يا مولاي
او ليس لي سلطان فالعبد صحيح بعض اربه في كله
وان يكون شريك اعتق موسرا عليه شريكه فيه ايضا
ان لم يكن موسرا بالكل فقد ايسار به بحسبه
والمعسر اي قيمة بالحال والغني من هو دون ملكه
يفي بقيمة ما عتق لا كنا فاضلا عن قوته وقوت
وما لا بد منه والديه واسرا او كان معه ما قد
في الى النصيب يعتق قسرا والولاء له على ما صورا

فصل في الولاء

والولاء من حقوق العتق وحكمه التعصيب بالحق
لكنه من بعد فرض النسب والولاء لكم خصائصه

نقله

ولم يجز بيع الولد والهبة وعن محله لم يكن في

فصل في التدبير

ومن يقول لعبده ان مت انت حر بعد موتي بثلث مدبر من ثلث مال السيد ينفذ وجميع اكساب المدبر حكمه كالقن في حال حياة السيد ولا يجوز بيع السيد ويبطل التدبير من قبل موت السيد وقيمة من قاتل متعمد

فصل في الكتابة

والكتابة مستحبة حكما اما اذا سالها العبد وكان كل منهما مكتسبا امين قادر بالذي موجلا اقله نجما فما كثر لا قل من اثنا وفي لازمة لجهة السيد وكان دونه لزمه اذا فلا سيد كان قصر او ابا الا اذا عجز المكاتب عند وجاز بيعا كاتب وكا ولم يوف نفسه عند كسب

فصحه

ففسخ لنفسه منه كفا ذما هو في يده يتصرفا
قطعا
عما يريد دون ما تتبعا ولا يبيع نسيئة اي قطعا
ولو بيع قاضا ولا يتصدقا وباذن سيده اكثر من
ولو يطا لكن بوي العادة يتصدقا
ولو يكاتب عبده او يعتقا
ولو بكل كان سيد
ولو يطا امة له كابن
ولا يزوج سيد ان يرضعا عنه من مال الكتابة قطعا
ولحط اولى من التأجيل هو وقعا وفي النجم الاخير اولا يبقا
وحطه ربع النجم اولا من سبقها وكان هذا افضل
وهو رقيق ما بقا عليه من درهم حكم الوهو
فصل في امهات الاولاد
وان اطا سيد امة له بعد سكل عدو له منه
ما به يتصور من اداه
وهبتها مثل الذي قد وطيها او هو يتخذها وجاز
لا وطي محرمة وامة مكاتبه او مبعضه كذ الفاصبه
لخلطة وجد كراك المسلما مع كافر كحكم ما هو قد